

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م٢، ع١٤، ج٢، يناير ٢٠٢١)

د. علي عبد الرؤوف عبد العاطي محمود



## الآثار الاقتصادية للهجرة غير النظامية على الاتحاد الأوروبي

د. علي عبد الرؤوف عبد العاطي محمود

مدرس الاقتصاد بمعهد أكتوبر العالي للاقتصاد

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الثاني - العدد الأول – الجزء الثاني - يناير ٢٠٢١

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

محمود، علي عبد الرؤوف عبد العاطي (٢٠٢١). الآثار الاقتصادية للهجرة غير النظامية على الاتحاد الأوروبي. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٢(١)٢، ٩٣٣-٩٧٦.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

## ملخص الدراسة Abstract:

استهدفت الدراسة تحليل الآثار الاقتصادية على الاتحاد الأوروبي جراء تزايد ظاهرة الهجرة غير النظامية؛ حيث تزايدت وتعاقدت هذه الظاهرة مع تدهور الأوضاع الأمنية والمعيشية لدول جوار الاتحاد الأوروبي، ومع تحسن الأوضاع الأمنية والسياسية تغيرت منابع الهجرة غير النظامية، لتصبح ليبيا وسوريا وأفغانستان من أهم المنافذ التي يتجه منها المهاجرون غير النظاميين إلى الاتحاد الأوروبي؛ نظراً لوجود خللٍ أمني وفراغٍ سياسي.

كما توصلت الدراسة إلى أنّ الخلل الأمني وعدم الاستقرار السياسي للدول المجاورة للاتحاد الأوروبي يؤدي إلى مزيد من الهجرة غير النظامية، خاصة دولتي سوريا وليبيا كأحد أهم المنافذ خلال الفترة التي أعقبت عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٩، كما توصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن الجزم بوجود آثارٍ إيجابية للهجرة غير النظامية على الناتج المحلي الإجمالي في دول الاتحاد الأوروبي؛ بسبب استقرار هياكل الإنتاج واعتمادها على فن إنتاجي متقدم كثيف استخدام التكنولوجيا، وبالنسبة إلى الأعباء الناتجة عن زيادة تركيز المهاجرين في بعض الدول الأوروبية، فإنّ إجراءات الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي تتمثل في المساعدات المالية من جانب المفوضية الأوروبية لبعض الدول الأوروبية الأكثر تأثراً بالهجرة غير النظامية. كما توصلت إلى وجود آثارٍ إيجابية طفيفة للتدفقات النقدية (تحويلات العاملين غير النظاميين للدول المصدرة)، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الاستنباطي للآثار الاقتصادية للهجرة غير النظامية للدول المستقبلة (دراسة حالة الاتحاد الأوروبي)؛ للوقوف على الأسباب الحقيقية وراء تزايد أعداد الهجرة غير النظامية خلال الفترة من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٩.

الكلمات الرئيسية: الهجرة غير النظامية، الآثار الاقتصادية، الاتحاد الأوروبي.

## مُقَدِّمَةٌ:

تُعَدُّ ظَاهِرَةُ الْهَجْرَةِ غَيْرِ النِّظَامِيَّةِ نَتِيجَةً لَتَرْدِي الْأَوْضَاعِ الْأَمْنِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ لِدَوْلِ جَوَارِ الْاِتِّحَادِ الْأَوْرُوبِيِّ، وَبِالْأَخْصِ دَوْلِ حَوْضِ الْبَحْرِ الْمُتَوَسِّطِ، خَاصَّةً بَعْدَ أَحْدَاثِ الرَّبِيعِ الْعَرَبِيِّ مِنْذَ عَامِ ٢٠١١، وَالَّتِي لَا تَزَالُ تُورِقُّ أَمِنْ وَسَلَامَةِ الْمُجْتَمَعِ الْإِقْلِيمِيِّ وَالْدَوْلِيِّ؛ حَيْثُ أَصْبَحَتْ الظَّاهِرَةُ لَا تَقْتَصِرُ عَلَى الشَّبَابِ، وَخَاصَّةً الذُّكُورِ مِنْهُمْ، بَلْ ارْتَفَعَ حَظُّ بَيَانِهَا إِلَى فِئَةِ الْإِنَاثِ وَالْأَطْفَالِ، وَتُعَدُّ الْهَجْرَةُ غَيْرِ النِّظَامِيَّةِ ظَاهِرَةً عَالَمِيَّةً مَوْجُودَةً فِي الدُّوَلِ الْمُتَقَدِّمَةِ كَالْوَالِيَاةِ الْمُتَّحِدَةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ، وَبَعْضِ دَوْلِ الْاِتِّحَادِ الْأَوْرُوبِيِّ، أَوْ الدُّوَلِ النَّامِيَّةِ بِأَسْيَا كَدَوْلِ الْخَلِيجِ الْعَرَبِيِّ، وَدَوْلِ الْمَشْرِقِ الْعَرَبِيِّ، وَفِي أَمْرِيكَا اللَّاتِينِيَّةِ، وَفِي إِفْرِيْقِيَا.

وَتَظَلُّ الْهَجْرَةُ غَيْرِ النِّظَامِيَّةِ مِنَ الْمَشْكَلَاتِ الَّتِي بَاتَتْ تُهَدِّدُ الْعَدِيدَ مِنَ الدُّوَلِ؛ حَتَّى وَلَوْ تَضَاعَلَتْ أَعْدَادُ الْمُهَاجِرِينَ غَيْرِ الشَّرْعِيِّينَ عَلَى أَرْضِيهَا، فَجَدُّ مَثَلًا أَنَّ نِسْبَةَ الْمُهَاجِرِينَ غَيْرِ النِّظَامِيِّينَ لَا تَزِيدُ عَنِ نِسْبَةِ ٤,٩٪ مِنْ إِجْمَالِي الْأَيْدِي الْعَامِلَةِ فِي الْوَالِيَاةِ الْمُتَّحِدَةِ عَامَ ٢٠١٢، وَقَدْ ارْتَفَعَتْ النِّسْبَةُ لِتَصِلَ لِحَوْلِيِّ ٥,٦٪ عَامَ ٢٠١٩، بِحَسَبِ دِرَاسَةِ لِمُنْتَدَى الْعَمَلِ الْأَمْرِيكِيِّ AAF، وَهُوَ مَا تَسَبَّبَ فِي بَعْضِ الْاضْطِرَابَاتِ الْأَمْنِيَّةِ بِالْوَالِيَاةِ الْمُتَّحِدَةِ.<sup>(١)</sup>

**وَاللهِجْرَةُ غَيْرِ النِّظَامِيَّةِ الْعَدِيدُ مِنَ الْأَثَارِ السَّلْبِيَّةِ،** مِنْ بَيْنِهَا الْأَثَارُ الْأَمْنِيَّةُ وَالسِّيَاسِيَّةُ، مِمَّا يَهْدُدُ سِيَادَةَ الدُّوَلِ الْمُسْتَقْبَلَةَ، وَوُجُودَهَا الْفِعْلِيَّ. كَمَا أَنَّ لِلْهَجْرَةِ آثَارًا اِقْتِصَادِيَّةً، خَاصَّةً لِحِجَّةِ دَوْلِ الْإِرْسَالِ أَكْثَرَ مِنْ دَوْلِ الْاِسْتِقْبَالِ، وَجَدِيرَ بِالذِّكْرِ الْأَثَارُ الْاجْتِمَاعِيَّةِ الْخَطِيرَةَ الْمُتَنَوِّعَةَ الْمُنْتَرَبَةَ عَلَى الْهَجْرَةِ، وَمِنْ بَيْنِهَا حَالَةُ إِدْمَاجِ الْمُهَاجِرِينَ، وَوَمَدَى الصُّعُوبَاتِ الَّتِي تَوَاجَهُمْ وَالتَّكْيِيفَ مَعَ مُجْتَمَعِهِمْ الْجَدِيدِ فِي الدُّوَلِ الْمُسْتَقْبَلَةَ، وَيَزْدَادُ الْأَمْرُ تَعْقِيدًا فِي حَالَاتِ الْهَجْرَةِ غَيْرِ النِّظَامِيَّةِ؛ حَيْثُ لَا يَحْمِلُ الْمُهَاجِرُ السَّنَدَ الْقَانُونِيَّ لَوْجُودِهِ فِي الدُّوَلَةِ الَّتِي هَاجَرَ إِلَيْهَا.<sup>(٢)</sup>

(١) من أهم الاتفاقيات الدولية التي اهتمت بموضوع الجريمة والهجرة: إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، والبروتوكولان المكملان لها، وهما بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين وآخر لمنع وقمع ومعاينة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال تم فتح باب التوقيع على الاتفاقية والبروتوكولين المكملين لها حتى ديسمبر ٢٠٠٢.

(2) lorenzo zamtrano (eds.), new horizons in u.s. mexico relation: recommendations for policymakers: u.s.-mexico bilateral relations, texas univ. of texas publications, 2001, p20.

وأمام التهديدات والآثار السلبية المترتبة على ظاهرة الهجرة غير النظامية، يصبح من الضروري على الدول الأطراف في منظمة الأمم المتحدة، التعاون لمكافحة الهجرة غير النظامية، ويجد ذلك الالتزام سنده القانوني فيما ورد بالمادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة الصادر في عام ١٩٤٥<sup>(١)</sup>، وذلك فضلاً عن الالتزامات القانونية الواردة في الاتفاقيات الخاصة المعنية بالهجرة.<sup>(٢)</sup>

أولاً: مشكلة الدراسة وأبعادها:

#### ١-١ مشكلة الدراسة:

تناول هذه الورقة البحثية ظاهرة الهجرة غير النظامية في محاولة للوقوف على أهم الأسباب والدوافع وراء الهجرة غير النظامية، كظاهرة تتسم بالاستمرارية الزمانية؛ لارتباطها بالنظم الاقتصادية، وكذلك لانتشارها المكاني في معظم دول العالم، وارتباطها أيضاً بالتوزيع الديموغرافي، وفي ظلّ تباين الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدول المصدرة والدول المستقبلة للهجرة غير النظامية، تتمثل الإشكالية البحثية في تحليل أهمّ النداعيات الاقتصادية على الاتحاد الأوروبي، وذلك في ضوء التوجه العالمي نحو الرقمنة الاقتصادية، وتحرير قيود التجارة، الأمر الذي يقضي بفتح الحدود، وتخفيف القيود على السلع وحركة رؤوس الأموال، وما نتج عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية على الدول النامية والفقيرة، هذه الانعكاسات السلبية ساهمت بشكل كبير في زيادة الهجرة غير النظامية نحو الدول المتقدمة؛ من أجل خلق ظروف معيشية أفضل للأفراد، وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما الآثار الاقتصادية للهجرة غير النظامية على الاتحاد الأوروبي؟

وينبثق عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية، والتي يمكن تناولها على النحو الآتي:

- ما مفهوم الهجرة غير النظامية؟
- ما النداعيات الاقتصادية للهجرة غير النظامية؟
- ما تقديرات الهجرة غير النظامية في الاتحاد الأوروبي؟
- ما الآثار الاقتصادية للهجرة غير النظامية على الاتحاد الأوروبي؟

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.  
(٢) تنص الفقرة الثالثة من المادة الأولى في مقاصد الأمم المتحدة: تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

## ٢-١ فرضية الدراسة:

استهدفت الدراسة اختبار فرضية أساسية مفادها:

(وجود آثار اقتصادية للهجرة غير النظامية على الاتحاد الأوروبي).

ويستج عن الفرضية الأساسية عدد من الفرضيات الفرعية على النحو الآتي:

- يؤدي الخلل الأمني وعدم الاستقرار السياسي للدول المجاورة للاتحاد الأوروبي إلى تزايد الهجرة غير النظامية.
- يؤدي تزايد الهجرة غير النظامية إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بدول الاتحاد الأوروبي.
- يؤدي تزايد الهجرة غير النظامية إلى زيادة الأعباء المالية على الاتحاد الأوروبي.

## ٣-١ أهداف الدراسة:

١. التعرف على مفهوم الهجرة غير النظامية.
٢. التعرف على الأبعاد الاقتصادية والقانونية للهجرة غير النظامية.
٣. التدايعات الاقتصادية للهجرة غير النظامية على الاتحاد الأوروبي.

## ٤-١ منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهجين التحليلي والاستنباطي في اختبار الفرضيات المشار إليها؛ حيث تم استخدام المنهج التحليلي في تحليل هيكل الأقتصادات المستقبلية للهجرة غير النظامية؛ لبيان عما إذا كان التغيير في هيكل الإنتاج يتيح المزيد من تدفق المهاجرين غير النظاميين، وكذلك تحليل التغيير في النظم الاقتصادية والسياسية للدول المجاورة للاتحاد الأوروبي؛ للوقوف على التدايعات المتوقعة من التغييرات الديموغرافية؛ نتيجة التروح أو الهجرة خلال الفترة من ٢٠١١ وحتى عام ٢٠٢٠، وجاء اختيار عام ٢٠١١؛ لظهور تدايعات اجتماعية واقتصادية بالغة التأثير على التوزيع السكاني؛ نتيجة لتوزات الربيع العربي، والتي من شأنها التأثير على أعداد المهاجرين، وتوجههم للدول الأقرب والأكثر استقرارًا واستقطابًا لهؤلاء المهاجرين، ويأتي الاتحاد الأوروبي في المقدمة.

### ثانياً: الدرسات السابقة:

بالرغم من اتفاق الدراسات التي تناولت الهجرة غير النظامية على أن الظروف الأمنية والمعيشية في الدول المصدرة للهجرة هي الدافع الرئيس وراء تزايد أعداد المهاجرين، إلا أنها تبأنت في شكل الآثار والتداعيات الناتجة عن الهجرة بشكل مجمل دون إيضاح للأعباء المالية التي يتحملها الاتحاد الأوروبي، وتكمن الفجوة البحثية في إيضاح الأعباء الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة تتحملها دول الاتحاد الأوروبي؛ نتيجة لتزايد أعداد المهاجرين غير النظاميين؛ حيث جاءت دراسة "أمير فرج"<sup>(١)</sup>، والتي استهدفت تحديد الفئات الأكثر تأثراً بظاهرة الهجرة غير النظامية، وقد اعتمدت على المنهج التحليلي، وتوصلت إلى أن غالبية المهاجرين من الشباب الأفارقة، وبالتحديد الجزائريين؛ سعياً منهم وراء تحسين أوضاعهم المعيشية

وتناولت دراسة "محمد عبيد إبراهيم"<sup>(٢)</sup>، والتي استهدفت عرض الآثار للهجرة الإفريقية غير النظامية إلى أوروبا على دول العبور، وتم اتخاذ "ليبيا نموذجاً"؛ حيث أشارت الدراسة إلى أن ظاهرة الهجرة غير النظامية تمثل تهديد سلامة دولة ليبيا والدول التي تستقبل المهاجرين غير النظاميين، باعتبار أن ليبيا من دول العبور، والتعرف على الجهود المبذولة من قبل القيادات المحلية الليبية والدولية، وكيفية علاج الآثار السلبية ودوافعها، وقد أوضحت الدراسة أن هناك انتشاراً واضحاً للعصابات وتهريب البشر والتجارة بالأعضاء البشرية، وقطع الكهربائي وانتشار الأمراض المعدية، وخلق سوق سوداء، أما دور القيادات المحلية الليبية فإن الجهود التي بذلها غير كافية للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية، وأن بعض القرارات التي تم اتخاذها من قبل هذه القيادات ليست مفعلة.

(١) أمير فرج يوسف، الهجرة غير المشروعة طبقاً للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٢.

(٢) محمد عبيد إبراهيم، آثار الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية، عمان، الأردن، ٢٠١٣.

فيما تناولت دراسة "علي الحوت"<sup>(١)</sup>، واستهدفت الدراسة تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة غير النظامية في منطقة غرب المتوسط التي بدأت في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة وضوح رؤية مستقلة لا تعالج الهجرة غير النظامية كجريمة منظمّة، ولكن تنظر إليها وتعالجها كأزمة اقتصادية واجتماعية وإنسانية تدفع المواطنين إلى الهروب من أوطانهم باتجاه أوطان أخرى، مع وضع خطة اجتماعية واقتصادية للتنمية تشارك فيها الدول الأوروبية والإفريقية؛ تهدف - أساساً - إلى التنمية الشاملة والمستدامة. كما أوصت الدراسة بتأسيس صندوق أو هيئة استثمارية؛ لتمويل هذه التنمية، تساهم فيه الدول الأوروبية بالقدر الأكبر عن الدول الإفريقية.

وناقشت دراسة Abdelhalim Gulten<sup>(٢)</sup>، الهجرة غير النظامية من جهة أخرى؛ حيث طرحت محاولة تبني فكرة المواطن العالمي الذي ينتقل من بلد إلى آخر دون حواجز أو حدود، واعتبار أن فكرة المواطنة العالمية هي شكل من أشكال المواطنة ما بعد القومية، وهي بديل نظري يفرض مجموعة من الحلول للتحديات التي تواجهنا من خلال فكرة الهجرة غير النظامية على ضوء حقوق الإنسان والسيادة. كما تناولت عرض نوع من الانتقادات للمواطنة العالمية كنظرية ظهرت بعد مرحلة القومية، بوصفها من أهم الأسس العلمية التي تكوّن السيادة فيها للدولة القومية باقية ومستمرة؛ من حيث اعتمادها على الأشكال الأكثر قوة من الأنظمة السياسية، وفي العالم المتمتع بالسياسات الحقيقية؛ حيث لا تكون هناك مواطنة عالمية، ولكن ممارسة للتهميش العالمي، وخلصت الدراسة إلى أن هناك معضلة في الدول، وهي عدم التكافؤ في عملية التحكم في رأس المال، والتحكم في الهجرة غير النظامية والذين يسعون إلى اللجوء؛ هرباً من الفقر أو الاضطهاد الديني أو السياسي أو لأسباب اقتصادية منها رفع مستوى المعيشة، والذي أصبح واضحاً بشكل كبير، وكذلك آلية التحكم وفرض سياسات الحدود ما بين الدول، وهذه الإشكالية ما زالت قائمة، ويجب البحث فيها بشكل متعمق.

(١) "علي الحوت"، الهجرة غير النظامية إلى أوروبا عبر دول المغرب العربي، المكتبة المغربية، الطبعة الأولى، طرابلس، ٢٠٠٧.

(٢) Abdelhalim Gulten, Cosmopolitan Citizens Versus boat migrants contested debates on freedom of movement and the right to be regal, university of kwazulu -nata/Durban, south-Africa ,2009.

وَلَقَدْ أَوْضَحَتْ دِرَاسَةُ "عثمان الحسن"، و"ياسر المبارك"<sup>(١)</sup>، أَنَّ الْأَسْبَابَ الْأَقْتِصَادِيَّةَ وَالْاجْتِمَاعِيَّةَ وَالسِّيَاسِيَّةَ جَعَلَتْ الْمُهَاجِرِينَ يَتْرَكُونَ أوطَانَهُمْ بِطَرِيقَةٍ غَيْرِ نِظَامِيَّةٍ، وَسَاهَمَتْ فِي ذَلِكَ النُّظْمِ الْقَائِمَةِ فِي دُولِ الْاِسْتِقْبَالِ وَالْمَصْدَرِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ. كَمَا أَكَّدَتِ الدِّرَاسَةُ أَنَّ هُنَاكَ عَوَامِلَ شَخْصِيَّةٍ مُهِمَّةٌ هِيَ الْأُخْرَى فِي تَسْهِيلِ الْهَجْرَةِ أَوْ الْحَدِّ مِنْهَا، فَنَظَرَةُ الْفَرْدِ إِلَى مَفْهُومِ التَّغْيِيرِ وَقُبُولِهِ أَوْ رَفْضِهِ لِمَا اسْتَجَدَّ عَلَى الْبِيئَةِ الْمُحِيطَةِ بِهِ يَرْجِعُ إِلَى أَسْبَابٍ شَخْصِيَّةٍ قَدْ تَدْفَعُ بِالْبَعْضِ إِلَى تَرْكِ مَسْقِطِ رَأْسِهِ وَالذَّهَابِ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ؛ بَعْدَ رَفْعِ مُسْتَوَى مَعِيشَةٍ، أَوْ الْاِلْتِحَاقِ بِمُجْتَمَعٍ مُتَقَدِّمٍ وَصَاحِبِ مُسْتَوِيَاتِ دَخْلٍ وَرَفَاهِيَّةٍ مُرْتَفَعَةٍ.

وَلَقَدْ أَرْجَعَتْ دِرَاسَةُ "نيكولاس جوزيف"<sup>(٢)</sup>، الْهَجْرَةَ غَيْرَ النِّظَامِيَّةِ لِأَسْبَابِ عَدَمِ الْاِسْتِقْرَارِ السِّيَاسِيِّ وَالْأَمْنِيِّ، وَلَقَدْ اِهْتَمَّ الْبَاحِثُ مِنْ خِلَالِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ بِالْمُهَاجِرِينَ مِنْ غَرْبِ إِفْرِيْقِيَا - وَبِخَاصَّةِ دَوْلَةِ نِيْجِيْرِيَا- الْمِتَوَاجِدِينَ فِي طَرَابُلُسَ خِلَالِ الْفَتْرَةِ مِنْ (١٩٨٦-١٩٩٨)، وَيَرْجِعُ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ إِلَى عَدَمِ الْاِسْتِقْرَارِ السِّيَاسِيِّ وَالْحُرُوبِ الْمَحَلِّيَّةِ وَالْدَوْلِيَّةِ، وَبِسَبَبِ الْأَوْضَاعِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ الْمُنْتَزِدِيَّةِ، وَكَانَتْ لِيْبِيَا تَمَثُلُ عَامِلًا جَذْبًا قَوِيًّا لِهَوْلَاءِ الْمُهَاجِرِينَ، وَقَدْ أَكَّدَتِ الدِّرَاسَةُ أَنَّ الْهَجْرَةَ لَا يَخْلُو مِنْهَا أَيُّ مُجْتَمَعٍ إِنْسَانِيٍّ، وَلَهَا آثَارُهَا عَلَى الْهَيْكَلِ الْاِقْتِصَادِيِّ وَالْاجْتِمَاعِيِّ وَالسُّكَّانِيِّ وَالنِّقَافِيِّ لِلْمُجْتَمَعِ. كَمَا أَوْضَحَتْ الدِّرَاسَةُ أَنَّ لِلنُّمُوِّ السُّكَّانِيِّ وَمُسْتَوَى التَّعْلِيمِ وَحَجْمِ الْأُسْرَةِ .. الْإِمْكَانِيَّةَ فِي التَّأْثِيرِ عَلَى ظَاهِرَةِ الْهَجْرَةِ.

كَمَا اتَّفَقَتْ دِرَاسَةُ "رضا شحاتة"<sup>(٣)</sup>، عَلَى أَنَّ الْهَجْرَةَ غَيْرَ النِّظَامِيَّةِ، ظَاهِرَةٌ عَالَمِيَّةٌ لَا تَنْحَصِرُ فِي إِقْلِيمٍ مُعَيَّنٍ، فَهِيَ تَنْتَشِرُ فِيمَا بَيْنَ جَنُوبِ وَشَمَالِ الصَّحْرَاءِ الْإِفْرِيْقِيَّةِ، وَفِيمَا بَيْنَ شَرْقِ أَوْرُوبَا وَغَرْبِهَا.. وَغَيْرِهَا مِنْ الْمَنَاطِقِ وَالْأَدْوَلِ، وَتَوَصَّلَتْ الدِّرَاسَةُ إِلَى أَنَّ الْهَجْرَةَ غَيْرَ النِّظَامِيَّةِ تَخْضَعُ لِقُوَى الدَّفْعِ وَالْجَذْبِ مِنْ جَانِبِ دُولِ الْمُنْتَشِأِ وَدُولِ الْمَقْصَدِ، وَتَحْكُمُهَا عَنَاصِرُ مُهِمَّةٌ تَتَّصِلُ بِالْحَالَةِ السُّكَّانِيَّةِ وَالْحَالَةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ فِي أَغْلِبِ الْأَحْيَانِ، وَإِنْ تَأَثَّرَتْ فِي أَحْيَانٍ أُخْرَى بِالْأَوْضَاعِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْأَمْنِيَّةِ وَالصِّرَاعَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ وَالْاِسْتِقْرَارِ الْاِقْلِيمِيِّ.

(١) "عثمان الحسن"، و"ياسر المبارك"، الْهَجْرَةَ غَيْرَ الْمَشْرُوعَةِ وَالْجَرِيمَةِ، مَرْكَزُ دِرَاسَاتِ جَامِعَةِ نَابِيفِ لِلدِّرَاسَاتِ الْأَمْنِيَّةِ، الرِّيَاضِ، ٢٠٠٨.

(٢) "نيكولاس جوزيف"، الْمُهَاجِرُونَ مِنْ غَرْبِ إِفْرِيْقِيَا فِي مَدِينَةِ طَرَابُلُسِ- أَسْبَابُ هِجْرَتِهِمْ وَأَثَارُهَا، دَارُ الْمَعْرِفَةِ، لِيْبِيَا، ١٩٩٩.

(٣) "رضا شحاتة"، ظَاهِرَةُ الْهَجْرَةِ غَيْرِ النِّظَامِيَّةِ مِنْ الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَى دُولِ الْاِتِّحَادِ الْأَوْرُوبِيِّ وَخَبِرَاتِ الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ فِي مُكَافَحَةِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ، دِرَاسَةٌ مُقَدِّمَةٌ لِاجْتِمَاعِ الْوُزَرَاءِ الْعَرَبِ الْمَعْنِيَّيْنَ بِشُؤْنِ الْهَجْرَةِ، جَامِعَةُ الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ، الْقَاهِرَةِ، ٢٠٠٨.



وَنَاقَشَتْ دِرَاسَةَ Canetta Emanuela<sup>(١)</sup>، تَسْأُولُ رَئِيسًا مُفَادَهُ، مَا يُمْكِنُ أَنْ يَحْدِثَ لَوْ اتَّخَذَتْ سِيَاسَةَ مُشْتَرَكَةً تَوَافِقُ عَلَيْهَا الدُّوَلُ المَعْنِيَّةُ بِشَأْنِ تَقْدِيمِ مُسَاعَدَاتٍ لِحَفْظِ الحُدُودِ، وَعَدَمِ السَّمَاحِ لِلْمُهَاجِرِينَ بِالمَرُورِ مِنْ قِبَلِ دُولِ العُبُورِ، وَطَرَحَ أَدَوَاتٍ أَوْ مُؤَسَّسَاتٍ لِمُرَاقَبَةِ الحُدُودِ الخَارِجِيَّةِ، وَتَوْفِيرِ الدَّعْمِ اللَّازِمِ مِنْ تَطْوِيرِ وَسَائِلِ الاتِّصَالِ فِي مَجَالِ مُكَافَحَةِ الهِجْرَةِ غَيْرِ النِّظَامِيَّةِ، وَيَتَضَحُّ هُنَا أَنَّ هَذِهِ الدِّرَاسَةَ تَعْنِي بِتَوَافِقِ السِّيَاسَةِ الأوروپِيَّةِ بِشَكْلِ عَامٍّ لِمُوَاجَهَةِ الهِجْرَةِ غَيْرِ النِّظَامِيَّةِ الَّتِي تَعَانِي مِنْهَا، وَبِالأَخْصِ دُولَ جَنُوبِ أوروپَا.

وَجَاءَتْ دِرَاسَةُ Inmaculada Marrero roch<sup>(٢)</sup>؛ لِتَجِيبَ عَنِ السُّأُولِ الآتِي: مَا الصُّعُوبَاتُ الَّتِي يُوَاجِهُهَا المُهَاجِرُونَ المَعَارِبَةُ فِي إسبَانِيَا، مِمَّا يَدْعُوهُمْ لِيَكُونُوا إِرْهَابِيَّينَ، خُصُوصًا أَنَّ هَذِهِ الدِّرَاسَةَ جَاءَتْ بَعْدَ (أَحْدَاثِ تَفْجِيرَاتِ مَدْرِيدِ) الَّتِي أَتَمَّ فِيهَا مَعَارِبَةُ مُهَاجِرُونَ؛ حَيْثُ زَادَ عَدْدُ المُهَاجِرِينَ غَيْرِ الشَّرْعِيِّينَ، مِمَّا دَعَا إِلَى تَشْدِيدِ الرِّقَابَةِ عَلَى الحُدُودِ، وَمُضَاعَفَةِ المُتَطَلِّبَاتِ اللَّازِمَةِ لِلحُصُولِ عَلَى الإِقَامَةِ القَانُونِيَّةِ، وَالتَّنْسِيقِ وَالتَّعَاوُنِ بَيْنَ المُؤَسَّسَاتِ الحُكُومِيَّةِ الإسبَانِيَّةِ وَالمُؤَسَّسَاتِ المَعْرَبِيَّةِ، وَذَلِكَ لِحَلِّ الخِلَافَاتِ وَالأَزْمَاتِ بَيْنَهُمَا، وَوَضْعِ رُؤْيَا مُشْتَرَكَةٍ؛ لِمُكَافَحَةِ الهِجْرَةِ غَيْرِ النِّظَامِيَّةِ.

وَتَوَصَّلَتْ دِرَاسَةُ "طارق عبد الحميد"<sup>(٣)</sup>، إِلَى ضَرُورَةِ التَّوَسُّعِ فِي تَجْرِيمِ كُلِّ عُنَاصِرٍ مَنظُومَةٍ الهِجْرَةِ غَيْرِ النِّظَامِيَّةِ، مِثْلَ الأَشْخَاصِ المُهَرَّبِينَ أَنفُسَهُمْ أَوْ مَنْ يَسَاعِدُهُمْ أَوْ مَالِكِي الأَمَاكِنِ الَّتِي تُؤْوِيهِمْ أَوْ الأَشْخَاصِ المُتَمَهِّمِينَ بِالمُسَاعَدَةِ بِعَمَلِيَّةِ النُّقْلِ ذَاتِهَا، وَأَشَارَتِ الدِّرَاسَةُ إِلَى أَنَّ الهِجْرَةَ غَيْرَ المُشْرُوعَةَ أَشْبَهَ بِالاحْتِيَالِ وَانتِهَافِ القَوَانِينِ مِنْ جِلَالِ تَدخُلِ المُحْتَالِينَ الَّذِينَ يَغُورُونَ الشَّبَابِ. كَمَا أَنَّ الَّذِي يَهَاجِرُ إِلَى آيَةِ دَوْلَةٍ لِلبَحْثِ عَنِ عَمَلٍ بِطَرِيقَةٍ غَيْرِ مُشْرُوعَةٍ، يَتَعَرَّضُ لِلْمَوْتِ غَرَقًا فِي البَحْرِ، فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ الحَالَةِ لَيْسَ شَهِيدًا كَمَا يَقُولُونَ لَهُمْ.

(1) Canetta Emanuela, The EU policy on return of illegally staying third country nationals, European journal of migration and law, ITALY, 2007.

(2) Inmaculada Marrero roch, The implications of Spanish-Moroccan governmental relations for Moroccan immigrants, European journal of migration and law, VOL(7), No(4), 2006.

(3) "طارق عبد الحميد الشهاوي"، الهِجْرَةُ غَيْرِ النِّظَامِيَّةِ، رُؤْيَا مُسْتَقْبَلِيَّةً، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٩.

وَعَلَى جَانِبٍ آخَرَ كَشَفَتْ دِرَاسَةُ "فَلِيب فَارِج" (١)، فِي جِزِيهَا الْأَوَّلِ الْمَفْهُومَ الْأَقْتِصَادِيَّ لِلهَجْرَةِ فِي الْمُنْطَقَةِ الْمُتَوَسِّطِيَّةِ، وَبَيَّنَتْ فِي الْجِزِءِ الثَّانِي سِيَاسَاتِ الْهَجْرَةِ إِلَى الْخَارِجِ، وَأَوْضَحَتْ تَوْضِيحَ الْمَالِحِ الرَّئِيسَةِ لِّلْسِيَاسَاتِ الْعَرَبِيَّةِ نَحْوَ الْمُهَاجِرِينَ مِنْهَا وَالْمُقِيمِينَ فِي أوروْبَا، وَتَوَصَّلَتْ إِلَى أَنَّ الْهَجْرَةَ عَبْرَ دُولِ غَرْبِ الْمُتَوَسِّطِ سِيرَتَفْعُ مُعَدَّلِهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ الْقَرِيبِ، فَقَدْ اسْتُوْدِيَتْ الْهَجْرَةُ الْقَادِمَةُ مِنَ الْمَغْرِبِ الْعَرَبِيِّ بِصُورَةٍ مَلْحُوظَةٍ مِنْذُ مُنْتَصَفِ الْتِسْعِينِيَّاتِ، بَعْدَ أَنْ شَكَّلَ الْمَعَارِبَةُ أَوَّلَ جَالِيَّةٍ مُهَاجِرَةٍ فِي كُلِّ مِنْ إِسْبَانِيَا وَالْبِرْتغَالِ وَإِيطَالِيَا وَفَرَنْسَا؛ بِسَبَبِ زِيَادَةِ عِدَدِ السُّكَّانِ وَمَحْدُودِيَّةِ سُوقِ الْعَمَلِ فِي جَنُوبِ غَرْبِ الْمُتَوَسِّطِ، وَانْخِفَاضِ حَجْمِ السُّكَّانِ، وَالطَّلَبِ عَلَى الْيَدِ الْعَامِلَةِ فِي شِمَالِهِ. كَمَا تَوَصَّلَتْ إِلَى أَنَّ حُكُومَاتِ دُولِ جَنُوبِ غَرْبِ الْمُتَوَسِّطِ الْمُصَدِّرَةِ لِلْمُهَاجِرِينَ تَعْمَلُ - حَتَّى الْآنَ - عَلَى كَيْفِيَّةِ اسْتِقْطَابِ مُهَاجِرِيهَا بِالْخَارِجِ، وَلِهَذَا قَامَتْ تِلْكَ الْحُكُومَاتُ بِالِاسْتِفَادَةِ الْفُصُوى مِنَ الْعَوَائِدِ الْأَقْتِصَادِيَّةِ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ (التَّحْوِيلَاتِ الْمَالِيَّةِ)، مِنْ جَلَالِ إِحْيَاءِ الشُّعُورِ بِالِانْتِمَاءِ لِتَقَاتِهِمِ الْأَصْلِيَّةِ.

كَمَا تَنَاوَلَتْ دِرَاسَةُ "عَبْدُ اللَّهِ التَّرْكَمَانِي" (٢)، أَسْبَابَ الْهَجْرَةِ غَيْرِ النَّظَامِيَّةِ فِي مُنْطَقَةِ غَرْبِ الْمُتَوَسِّطِ، الْمُتَمَثِّلَةِ فِي النِّقَاطِ التَّنْمُويِّ بَيْنَ ضِفْتِي الْمُتَوَسِّطِ؛ بِسَبَبِ تَعَثُّرِ مَشَارِيعِ التَّنْمِيَّةِ، وَرَكُزَتْ الدِّرَاسَةُ عَلَى الْهَاجِسِ الْأَمْنِيِّ الَّذِي أَصَابَ دُولَ الضَّفَةِ الشَّمَالِيَّةِ لِعَرَبِ الْمُتَوَسِّطِ مِنْ مَوْجَاتِ الْهَجْرَةِ الْقَادِمَةِ مِنْ دُولِ جَنُوبِ غَرْبِ الْمُتَوَسِّطِ، خُصُوصًا بَعْدَ (أَحْدَاثِ الْحَادِي عَشْرَ مِنْ سِبْتَمْبَرِ ٢٠٠١)، وَتَوَصَّلَتْ إِلَى أَنَّ الْأَسْبَابَ الْحَقِيقِيَّةَ وَرَاءَ ظَاهِرَةِ الْهَجْرَةِ غَيْرِ النَّظَامِيَّةِ تَكْمُنُ فِي الْفُجُورَةِ الْأَقْتِصَادِيَّةِ مَا بَيْنَ دُولِ ضِفْتِي غَرْبِ الْمُتَوَسِّطِ، وَأَوْصَتْ بِأَنَّ إِشْكَالِيَّةَ الْهَجْرَةِ غَيْرِ النَّظَامِيَّةِ فِي الْمُنْطَقَةِ لَنْ تُحَلَّ بِسِيَاسَةِ الْقَبْضَةِ الْحَدِيدِيَّةِ وَتَسْيِيحِ الْحُدُودِ، وَإِنَّمَا بِتَضَافَرِ جُهُودِ الشُّرَكَاءِ؛ مِنْ أَجْلِ رَسْمِ سِيَاسَةٍ تَنْمُويَّةٍ قَادِرَةٍ عَلَى إِعَادَةِ الْأَمَلِ، وَتَوْفِيرِ شُرُوطِ الْاسْتِقْرَارِ الَّتِي تَسَاعِدُ عَلَى الْبَقَاءِ وَالتَّشْبِيثِ بِالْمُوَاطِنِ الْأَصْلِيِّ.

وَتَنَاوَلَتْ دِرَاسَةُ "مُحَمَّدُ الْأَمِينِ فَارِس" (٣)، مَفْهُومَ الْعَوْلَمَةِ، وَاخْتِلَافَ الْمَفَاهِيمِ حَوْلَهَا، وَتَوَصَّلَتْ إِلَى أَنَّ الْهَجْرَةَ ظَاهِرَةٌ إِنْسَانِيَّةٌ إِجَابِيَّةٌ، بَدَأَتْ مَعَ الْبَشَرِيَّةِ، وَسَوْفَ تَبْقَى مُصَاحِبَةً لَهَا، وَالْعَوْلَمَةُ ظَاهِرَةٌ تَعُودُ إِلَى قُرُونٍ عِدَّةٍ، وَمَرَّتْ بِمَرَاكِلٍ مُخْتَلِفَةٍ، إِلَّا أَنَّهَا بِاخْتِلَافِ مَرَاكِلِهَا أَضَافَتْ صُورًا لِلْهَجْرَةِ،

(١) "فَلِيب فَارِج"، إِدَارَةُ وَتَنْظِيمِ الْمَوَارِدِ الْبَشَرِيَّةِ حَالَةَ الْهَجْرَةِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَى أوروْبَا، الْمُوْتَمَّرُ الْإِقْلِيمِي عَنِ الْهَجْرَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي ظَلِّ الْعَوْلَمَةِ، الْقَاهِرَةَ، جَامِعَةُ الدُّوْلِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْمُنْتَظَمَةُ الدُّوْلِيَّةُ، لِلْهَجْرَةِ، ٢٠٠٣.

(٢) "عَبْدُ اللَّهِ التَّرْكَمَانِي"، إِشْكَالِيَّاتِ الْهَجْرَةِ فِي إِطَارِ الشَّرَاكَةِ الْأوروْمُتَوَسِّطِيَّةِ، مَجَلَّةُ دِرَاسَاتِ، طَرَابُلُسَ، الْعِدَدُ ١٥٥، ٢٠٠٦.

(٣) "مُحَمَّدُ الْأَمِينِ فَارِس"، "أَثَارُ الْعَوْلَمَةِ عَلَى الْهَجْرَةِ فِي الدُّوْلِ الْعَرَبِيَّةِ"، الْمُوْتَمَّرُ الْإِقْلِيمِي عَنِ الْهَجْرَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي ظَلِّ الْعَوْلَمَةِ، الْقَاهِرَةَ، جَامِعَةُ الدُّوْلِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْمُنْتَظَمَةُ الدُّوْلِيَّةُ لِلْهَجْرَةِ، ٢٠٠٣.

وحددت تياراتها ونوعية المهارات المهاجرة للعمل. كما تدعو العولمة إلى حُرِيَّة حَرَكَة عناصر الإنتاج؛ لتعظيم فرص النمو على المستوى العالمي، لكن على الرغم من أنها تفرض حُرِيَّة تبادل السلع والخدمات، وتفتح آفاقاً لحركة رأس المال دون قيود أو حدود، فإنها في الوقت نفسه تحد من حركة البشر، وأخيراً العولمة في سعيها إلى تحقيق أهدافها سوف تبقى بحاجة إلى مهاجرين جدد؛ لتحقيق استقرار السكان أو التعويض عن تراجعهم، ولتخفيف العبء عن نظم التأمينات الاجتماعية، ولاكتساب مزايا في المنافسة الدولية، وللحفاظ على رُقيِّ السكان في الدول المتقدمة وتفوقهم في الإنتاج والتفنية. وفي موضوع الهجرة من المفترض أن يطرح زمن العولمة انتقالاً شريعياً للأفراد يكون مصاحباً لانتقال الأموال والاستثمار.

وقد تناولت دراسة "محمد رضوان"<sup>(١)</sup>، انعكاسات ظاهرة الهجرة غير النظامية على ليبيا، سواء أكانت جيواستراتيجية أم اقتصادية أم أمنية، إضافة إلى أنها تحتوي إحصائيات مهمة تساعد في رصد الأعداد المتدفقة من ليبيا إلى إيطاليا، وجاءت دراسة "ميلاد الحراثي"<sup>(٢)</sup>، بثلاثة مستويات من التنسيق والتعاون في إقليم غرب المتوسط، وهي: التنسيق والتعاون الثنائي بين دول إقليم غرب المتوسط، والتنسيق والتعاون الكلي بين مفوضية الاتحاد الأوروبي والاتحاد المغربي، وأخيراً التنسيق والتعاون في إطار النظام الإقليمي بغرب المتوسط، في إطار القضايا الأمنية، مثل الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة والإرهاب والتطرف، وكذلك القضايا ذات الأبعاد السياسية، كازمة العلاقات الإسبانية المغربية حول موضوعات الصيد البحري وجزر سبتة، والأوضاع الحدودية بين المغرب والجزائر.

وقد توصلت دراسة Sofres<sup>(٣)</sup>، الميدانية في محيط ضاحية باريس وليون، والتي أقيمت في ضوء (انتفاضة الشباب المهاجر سنة ١٩٨٣)، والمسيرات الاجتماعية التي حدثت، وبعد ١٥ سنة من الأحداث الدامية. إلى أن الجمعيات الثقافية والاجتماعية قد سجلت تراجعاً شديداً في انتماء المهاجرين إليها، لأنها عجزت بشكل واضح عن إيجاد حلول حقيقية للصعوبات اليومية للشباب، وأن الاندماج

(١) "محمد رضوان"، مخاطر الهجرة غير النظامية على أمن وسلامة المجتمع، مؤتمر اليوم العالمي للصحة، ليبيا، اللجنة الشعبية العامة للأمن العام، مديرية الأمن العام، بنغازي، ٢٠٠٧.

(٢) "ميلاد مفتاح الحراثي"، "التنسيق والتعاون في منطقة غرب البحر المتوسط: دراسة تحليلية استطلاعية للتعاون الإقليمي"، مجلة المؤتمر، طرابلس، مركز دراسات الكتاب الأخضر، ديسمبر، ٢٠٠٦.

(٣) Sofres: Les Jeunes beurs la societe francaiseenquete le nouvel observateur la marché u siècle, Sofres in migrations societe, vol (3),no(38),1995.

الاقتصادي ضعيف، ورغم ظهور طبقة وسطى للمهاجرين، فإنهم يعيشون بشكّلٍ ضعيفٍ. كما أنّ نقص الاندماج الرياضي، إذ يرتفع سعر الانخراط في النوادي - لكي يبقى المهاجرون خارج هذه النوادي- ومن يدفع وينخرط بهذه النوادي يخش من التعامل معه فقط لكونه عربياً، ويتضح هنا في ذهن المهاجرين العرب أنّك مهما حاولت لتكون فرنسياً، فلن تستطيع، لأنك معوّق لكونك عربياً ومُسلماً.

كما اشتملت دراسة Michele<sup>(١)</sup>، على عينة من المهاجرين القادمين من دول تتميز بكثافة مهاجريها في فرنسا، وهي من أوروبا: (إسبانيا والبرتغال وتركيا)، ومن المغرب العربي (الجزائر)، بالإضافة إلى دول من آسيا وإفريقيا، وتطرقت الدراسة إلى تاريخ دخول المهاجر فرنسا وإقامته في دول أخرى وفي بلده الأصلي قبل وصوله إلى فرنسا، وأسباب الهجرة وظروف وصوله إلى فرنسا، ومشاريعه الخاصة بعودته المحتملة إلى وطنه، وتقديرات البطالة والحالة العائلية والنقائبة العمالية والممارسات العنصرية، وتوصلت إلى أنّ اندماج المهاجرين في فرنسا يؤدي إلى إحداث تغييرات عامة في الممارسات التقليدية التي تشكل خلفية جوهريّة للمهاجر.

وناقشت دراسة "يوسف عبد الكريم"<sup>(٢)</sup>، أنّ الأمن في غرب المتوسط أحد أهمّ الموضوعات التي لها تأثير مباشر على طبيعة العلاقات الدولية بين دول غرب المتوسط، والهواجس الأمنية تُشكل الطابع التعاوني في إقليم غرب المتوسط، وفقاً لمعوقات الموقع الإستراتيجي والأبعاد الديموغرافية التي تشمل عدم النجاس السكاني والجغرافي. وبناءً عليه، فإنّ إقليم غرب المتوسط يتأثر بمعظم مجريات الأحداث المتوسطية بالمتغيرات الدولية والإقليمية، وتهدف الدراسة إلى التعاون والتنسيق السياسي والأمني في إقليم غرب المتوسط بالدرجة الأولى بموضوعات الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة والإرهاب والتطرف .. وغيرها.

(1) Tribalart. (Michele), De Immigration alassimilation, Ed. La decouverte, 1996.

(٢) "يوسف عبد الكريم الفارسي"، الأمن الإقليمي في غرب المتوسط، دراسة تحليلية استطلاعية في المعوقات والتحديات ١٩٩٥، ص ٢٠٠٨، رسالة ماجستير، جامعة قارونس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩.

### ثالثاً: الهجرة غير النظامية: (المفهوم والأسباب):

تعدُّ الهجرة غير النظامية مشكلةً سياسيةً اقتصاديةً في المقام الأول، وصنفت بمصنفات مهمة وجدية. فالهجرة إلى الدول المستقبلية تختلف بطبيعة الحال من كونها نظامية أو غير نظامية، مؤقتة أو دائمة، ذات أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. وبالتالي، فإنَّ الدول المستقبلية لا تهتمُّ بالأسباب المؤدية إلى الهجرة بقدر ما تهتمُّ بالأهداف من الهجرة والمهاجرين. أمَّا الهجرة من منظور الدول المرسله، فهي تهتمُّ بشكلٍ ملحوظٍ بالأسباب التي تؤدي إلى النزوح أو تدفق اللاجئين، وتسعى الدِّراسَةُ إلى التعرف على الهجرة غير النظامية وأسبابها وأبعادها ودوافعها ونتائجها وتأثيرها في دول الاتحاد الأوروبي. (١)

حيثُ يستخدمُ الاتحاد الأوروبي مفهومَ الهجرة غير النظامية في السياسة العامة الأوروبية للهجرة غير النظامية على أنها (الدخول والبقاء غير الشرعي في الدول الأعضاء). أمَّا المفوضية الأوروبية للهجرة غير النظامية، فتعرفها على أنها (ظاهرةٌ متنوعةٌ تشملُ أفرادًا من جنسياتٍ مختلفةٍ يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقةٍ غير مشروعةٍ عن طريق البرِّ أو البحر أو الجوِّ بما في ذلك مناطق العبور والمطارات، ويتمُّ ذلك - عادةً - بوثائقٍ مزورةٍ أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار). ويمكن تعريف الهجرة غير النظامية على "أنها عمليَّة التخطيط المسبق ومن ثمَّ الشروع في تنفيذ انتقالٍ من دولةٍ إلى أخرى تسلاً دون تأشيرة دخول، أو تصريح بالإقامة، أو العمل، أو المرور، من قبل السلطات المعنية بتنظيم الهجرة والجنسية، والبقاء بتلك الدولة بطريقةٍ لا يبيحها القانون المحلي للدولة". (٢)

وتعدُّ دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول تأثراً بالهجرة غير النظامية، ويلجأ المهاجرون غير النظاميين إلى أساليبٍ عديدةٍ للوصول إلى تلك الدول، مثل التعاقد مع شركات التهريب والنسّل من خلال الحدود والزواج المؤقت أو الزواج الشكلي الذي يهدف إلى

(١) ونيسة الحمروني، الهجرة غير الشرعية والعلاقات بين دول غربي المتوسط، دراسة التجمع الإقليمي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣، ص ص: ٥٤-٥٧.

(٢) "محمد عبد الحفيظ الشيخ": السياسات والآليات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في ضوء تداعيات الثورة الليبية، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، المجلد الأول، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠١٨، ص ١٢٢.

الحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض الدول، والبعض الآخر يستخدم الوثائق والجوازات المزورة أو تلك التي يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة كبطاقات عبور الحدود، وهناك بعض السائحين والطلاب الذين لا يعودون إلى أوطانهم بعد قضاء فترة إقامتهم المحدودة، وفي هذه الحالة تصبح إقامتهم غير مشروعة.

والأسباب العميقة لمشاكل الهجرة غير النظامية ترجع - أساساً - إلى تباين مستويات التنمية بين مختلف دول العالم، بل مختلف الأقاليم داخل الدولة الواحدة، وذلك لأن مستوى ازدهار الدول المتقدمة يغري المهاجرين القادمين من الدول الأقل نمواً بالهجرة النظامية وغير النظامية.

وبالتالي، فإن الهجرة غير النظامية تحظى باهتمام كبير في جميع المجالات؛ لأنها قضية معقدة ومتداخلة مع كثير من القضايا الأخرى، مثل قضية الاتجار بالبشر؛ حيث نشأت ظاهرة تهريب البشر بعد الحرب العالمية الثانية مع تطور سيادة الدولة على أرضها ومعابرها البرية والبحرية، وقد نشطت حركة التهريب البشري في الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المتزايدة، وذات معدلات الفقر المرتفعة في الدول الإفريقية، جنوب الصحراء مثلاً، وبعض الدول الآسيوية، في صورة تهريب المهاجرين، وتدابير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطناً له، أو لإبعاد من المقيمين الدائمين فيها؛ من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى، ويتم عن طريق عصابات منظمة، مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب العالمية التي يعمل فيها من لهم خبرات في قوانين الهجرة والجنسية والسفر والإقامة والسياحة، وكذلك شركات النقل<sup>(١)</sup>.

ويعد موضوع الهجرة غير النظامية مهماً وشائكاً للحكومات المستقبلية والمرسلة؛ حيث لا بد من تقصي الأسباب الاقتصادية وعوامل الدفع وقوة الطرد، ويقصد بالأسباب الدافع الذي جعل الفرد يترك بلاده، ويخوض المغامرة في البحر دافعاً حياته ثمناً لذلك. ومن المعلوم عدم وجود توزيع متماثل للسكان على مستوى العالم، وكذلك وجود فجوة كبيرة في مستويات الدخل والثروة بين دول الشمال والجنوب، وعليه فمن الطبيعي أن تكون هناك قوة جذب وقوة طرد.

(١) "عثمان الحسن"، و"ياسر المبارك"، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠-١٩.

وتشير قوة الطرد إلى هشاشة بعض اقتصادات دول الجنوب وتبعيته لاقتصادات دول الشمال، وهذه التبعية فرضت بعض الشروط والتوجيهات من جانب المنظمات الدولية، مثل: (البنك الدولي- صندوق النقد الدولي- منظمة التجارة العالمية- نادي باريس)، خصوصاً لبعض دول شمال إفريقيا التي تعاني من ضعف التجهيزات في ظل المنافسة غير المتكافئة اقتصادياً، مما نتج عنه تراجع في الأنشطة الاقتصادية، وتوزيع غير عادل للثروة، أدى إلى زيادة معدلات الفقر، وتؤدي الظروف المعيشية، وتفشي الفساد، وتضاءلت معه فرص العمل، مع الارتفاع الرهيب في البطالة بشكل عام وبين الأسباب على وجه الخصوص، ولهذا ظهرت حاجة المهاجرين إلى البحث عن مستويات معيشية أفضل.

#### رابعاً: التداعيات الاقتصادية للهجرة غير النظامية:

لا شك أن الهجرة غير النظامية لها كثير من الأبعاد على الدول المصدرة أو الدول المستقبلة، وحتى على دول العبور، فتلك الأطراف الثلاثة شركاء في الفوائد والسلبيات لهذه الهجرة، على الرغم من أن الفوائد والسلبيات لا تتوزع بالتساوي، خصوصاً بين دول التصدير ودول الاستقبال. كما أن كل طرف يُقدّر هذه الإيجابيات والسلبيات من وجهة نظره، وفقاً لعوامل وظروف خاصة بالأوضاع الداخلية وعوامل الهجرة، سواء من الناحية السياسية أم الاجتماعية أم الاقتصادية أم جميعها معاً.

#### ١-٤ التداعيات الاقتصادية للدول المصدرة للمهاجرين:

بالنسبة إلى الدول التي يخرج منها المهاجرون لا شك في أنها تستفيد من هذه الهجرة في بعض الجوانب، خصوصاً ما يتعلق بالتحويلات المالية للمهاجرين، وإسهاماتها في عملية التنمية الاقتصادية وتحسين مستوياتهم المعيشية لكثير من الأسر في هذه الدول، وفي هذا المجال تشير البيانات إلى تحويلات المهاجرين إلى دولهم التي بلغت عام ٢٠٠٩، نحو ٤٠٠ مليار دولار، ناهيك عن التحويلات غير الرسمية، فهي ضعف هذا المبلغ، وهذا مهم جداً في عملية التنمية بالنسبة إلى الدول المصدرة، ولو قدرت هذه الأموال بقيمة المساعدات الاقتصادية للدول الصناعية، فسندها تساوي ثلاثة أضعافها، ناهيك عن دورة الفساد التي تمر بها هذه الأموال، حين استخدمت في استثمار التعليم والصحة على سبيل المثال. ومما يثير الجدل في هذا الموضوع، أننا نجد التحويلات السخية للمهاجرين أو إسهاماتها في التنمية بالنسبة إلى الدول النامية المصدرة لا تعوض الخسارة الناجمة عن هذه الهجرة أصلاً. خصوصاً هجرة العقول والكفاءات منها، ويمكن أن تتضح ضخامة هذه الخسائر إذا حللت التكاليف التي تحملتها الدول النامية للاستثمار في المهاجرين قبل هجرتهم، خصوصاً من أصحاب

المهارات والعقول من هؤلاء المهاجرين، إضافة إلى الفوائد التي فقدتها هذه الدول، وكان يمكن أن تعودَ عليها لو ظلَّ المهاجرون بها وأحسن استغلالهم وتوظيفهم.<sup>(١)</sup>

هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر فإنَّ للعامل الاقتصادي دورًا مهمًا جدًّا، فهناك اتجاهات سلبية فيما يخصُّ العائدات المالية التي تحصلُ عليها الكفاءات العلمية، وذلك فيما يسهم في الحدِّ الأدنى من الاستقرار النفسي والتفرُّغ للمجالات العلمية والبحث العلمي، ولهذا كانت الدول المتقدمة تُعدُّ أنظمتها الاقتصادية، وجداول رواتبها المتناسقة مع النخصصات المهنية لأفرادها، معيارًا أساسيًا لتقدمها الحضاري ووزنها الاجتماعي. وبالتالي، فإنَّ الفساد والتخلف الاقتصادي وغياب التخطيط وانخفاض مستوى الدخل وعدم الاستقرار الوظيفي والمهني كلها عوامل تدفع بكفاءاتٍ علميةٍ للبحث عن مصادرٍ أحرى للعيش، سواء في داخل الوطن أم في المهجر.<sup>(٢)</sup>

#### ٤-٢ التداخيات لهجرة الكفاءات العلمية من الدول النامية:

تُعاني الدول النامية من إعداد الكفاءات المتخصصة والحفاظ عليها. فالهجرة تُشكلُ الشغل الشاغل للكفاءات العلمية وبحثها عن بيتي أفكارها، فنُعدُّ الهجرة هنا هي الباب الواسع الأفق الذي يُشكلُ تحديًا أساسيًا لعملية التنمية القومية. ويمكنُ تلخيصُ الآثار السلبية لهجرة الكفاءات العلمية من وطنها الأم إلى الدول المتطورة فيما يلي:

- ١) خسارة تنموية كبيرة في المجالات المتعددة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- ٢) خسارة مالية تتمثل في النفقات المالية التي تنفقُ على العقل البشري.
- ٣) خسارة كبيرة في الرأسمال البشري الذي ينتج عن الهجرة، مما يؤثرُ سلبيًا في العناصر القيادية المؤهلة في البناء الاجتماعي والإنساني.
- ٤) تدني مستوى الخدمات الاجتماعية المتعددة الجوانب، مثل الصحة، والتعليم، أي إضعاف القدرة الذاتية - لدى المجتمع العربي- على القيادة والتنظيم والإدارة، واتساع الفجوة بين الأقطار العربية والدول المتطورة.
- ٥) البحث عن البدائل والاعتماد على الشركاء والخبراء الأجانب في تخطيط مشاريع التنمية الوطنية والقومية وتنفيذها.

(١) المرجع السابق، ص: ٥١-٥٢.

(٢) "غازي صالح نهار"، الأمن القومي العربي، دار الأمل، بيروت، ١٩٩٣، ص: ٨٩-٩٠.



- ٦) خسارة الكفاءات العلمية التي تخفض القدرات الفكرية في البلاد العربية، وهي تشمل الجهود الوطنية والقومية في حل المشكلات التي تواجه الأقطار العربية منفردة أو مجتمعة.
- ٧) تفتقد البلاد العربية الثامية القدرة على حل مشاكلها والقدرة على التخطيط بفاعلية، والذي يعدّ مورداً خلاقاً وحيوياً أساسياً بالنسبة إلى تطورها.<sup>(١)</sup>

كل هذا يأتي أمام فشل المعالجة في طرح بدائل مهمة في إطار التعاون المشترك بين الدول المصدرة والدول المستقبلة لحل المشكلة دون إلقاءها على عاتق الدول المصدرة لتحرس حدودها. وبهذا الشكل، فإن أوضاع المهاجرين سوف تبحث عن مختلف الوسائل والسبل؛ للالتحاق سراً بالصفة الأخرى للمتوسط، وتقع في قبضة عصابات تهجير البشر والاتجار بهم؛ حيث أصبحت عندهم بمنزلة التجارة المربحة التي تدر أموالاً طائلة، تصل حسب بعض التقديرات إلى ١٥ مليار دولار سنوياً<sup>(٢)</sup>، والنتيجة بالنسبة إلى المهاجر هي الموت في أحيان كثيرة.

#### خامساً: أثر الهجرة غير النظامية على دول الاتحاد الأوروبي:

تحدد اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، حقوق اللاجئين أو اللجوء خوف من الاضطهاد في البلد الأصلي على أساس العرق أو الدين أو الجنسية أو الرأي السياسي أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة، وقد يضاف الأشخاص الذين فروا من وطنهم؛ بسبب النزاع المسلح، على الرغم من أن هذا الشرط لم يحدد كحق للجوء في اتفاقية اللاجئين.

وهيمنت الهجرة غير النظامية على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومعظمها من قبل الهاربين من الأوضاع غير المستقرة في منطقة الشرق الأوسط، ولا يزال المهاجرون لأسباب اقتصادية يشكلون جزءاً كبيراً من الهجرة غير النظامية، فقد دخل أكثر من مليون مهاجر من إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط إلى أوروبا في عام ٢٠١٥.<sup>(٣)</sup>

(١) المرجع السابق، ص: ٩٦.

(٢) وزارة العدل المغربية، دعم القانون بين دول المصدر والمقصد والعبور لتهرب المهاجرين، المملكة المغربية، ٢٠٠٨، ص: ٩-٥.

(٣) See <http://www.theguardian.com/world/2015/nov/24/sweden-asylum-seekers-refugees-policy-reversal> (24 November 2015).

وترحبُ بعضُ دولِ الإتحادِ الأوروبِّيِّ باستقبالِ اللّاجئينِ، ولكن قد يرفضُ البعضُ منهم ذلكَ، ففي عام ٢٠١٦، استضافتُ ألمانيا نحو ٨٠٠,٠٠٠ مهاجرٍ، وتخلّتُ ألمانيا عن لائحة "دبلن"، وبدأتُ في تأهيلِ واستقبالِ اللّاجئينِ السُّوريين. ولكن معَ ازديادِ عددهم، كانتُ دولُ الأخرى بالإتحادِ الأوروبِّيِّ، مثل: النمسا والمجر والسويد وهولندا ومقدونيا وصربيا وكرواتيا وسلوفينيا، قد أغلقتُ حدودها أمامَ اللّاجئينِ من سوريا أو العراق أو أفغانستان، ففي ألمانيا، يعيش ما يُقدَّر بـ ٤٢,٠٠٠ من طالبي اللجوءِ في خيامٍ منذُ وصولهم أو آخر عام ٢٠١٦. وقد لجأتُ السُّلطاتُ السويديَّةُ أيضًا لفنِّرةٍ وجيزةٍ إلى سكنِ اللّاجئينِ في مخيماتٍ. كما بدأ الإتحادُ الأوروبِّيُّ يدعو دولَ العبورِ، مثل: تركيا، إلى بذلِ المزيدِ من الجُهدِ لوقفِ تدفقِ اللّاجئينِ غيرِ النِّظاميينِ لما يتسبَّبُ ذلكَ في خسائرٍ إنسانيَّةٍ ضخمةٍ.

وأصبحَ التَّمييزُ غيرَ واضحٍ بينَ المهاجرينِ غيرِ النِّظاميينِ، ومن لهم حقُ اللجوءِ في الإتحادِ الأوروبِّيِّ؛ حيثُ زادَ عددُ طالبي اللجوءِ بشكِّلٍ كبيرٍ في السَّنواتِ الأخيرة، ودخلتُ العالبيَّةُ العُظمى من طالبي اللجوءِ بشكِّلٍ غيرِ قانونيٍّ على طولِ الحدودِ الجنوبيَّةِ لمنطقةِ الإتحادِ الأوروبِّيِّ، وبموجبِ لائحة "دبلن"، من المُفترَضِ أنْ يُقدمَ مُعظمُ طالبي اللجوءِ الذين يعبرون الحدودَ إلى دولةٍ عضوٍ في الإتحادِ الأوروبِّيِّ؛ طلبًا للجوءِ في تلكِ الدولةِ العضو، ويبقون هناك في حين يجري تقييمُ مطالباتهم. ومن ثمَّ، فإنَّ أولئك الذين ينتقلون إلى دولةٍ عضوٍ أُخرى قبلَ تقييمهم يمكنُ أن يصبحوا من الناحيةِ الفنيَّةِ مهاجرينِ غيرِ نِظاميين؛ حتَّى لو كانَ لديهم مُطالبَةٌ شرعيَّةٌ باللجوءِ، ومن لا يغادرون إذا رُفضتُ مطالباتهم أصبحوا أيضًا مهاجرينِ غيرِ نِظاميين.

ومن أهمِّ أسبابِ الهجرةِ غيرِ النِّظاميَّةِ الأسبابُ اقتصاديَّةُ، وهي الدافعُ لعددٍ من المهاجرينِ لمُغادرةِ وطنهم، وبالأخصَّ من الدولِ النامية، وعادةً ما يكونُ المهاجرُ غيرِ النِّظامي هو الشَّخصُ الذي يعبرُ الحدودَ الدوليَّةَ بصورةٍ غيرِ مشروعةٍ - إما سرًّا وإما بوثائقٍ مُزوَّرةٍ- أو ينتهكُ شروطَ التَّأشيرةِ (عدم تتركه الدولة المُستضيفة عند انتهاء صلاحيةِ التَّأشيرة)، أو تمَّ رفضُ طلبِ اللجوءِ الخاصِّ به. ويُسمى المهاجرون غيرِ النِّظاميين أيضًا غيرَ القانونيين أو غيرِ المُوثَّقين.<sup>(١)</sup>

<sup>(1)</sup>See <http://www.thelocal.se/20151211/refugees-spend-night-at-swedens-tent-camp> (24 December 2015) and <http://reliefweb.int/report/sweden/sweden-opens-first-tent-camp-refugees> (11 December 2015).

وَعادة الأشخاص الذين يهاجرون لأسبابٍ اِقْتِصَادِيَّةٍ غَيْرِ مُؤَهِّلِينَ لِلْحَصُولِ عَلَى حَقِّ اللُّجُوءِ، وَمَعَ ذَلِكَ، قَدْ يَكُونُ لِلْمُهَاجِرِينَ لِأَسْبَابِ اِقْتِصَادِيَّةٍ حَافِزٌ قَوِيٌّ لِلنَّظَاهِرِ بِأَنَّهُمْ لِأَجْنُونَ إِذَا كَانَ يَتِيحُ لَهُمُ الْحَصُولَ عَلَى حَقِّ لُجُوءٍ قَانُونِيٍّ (وَإِنْ كَانَ مُؤَقَّتًا)، وَالِاسْتِفَادَةَ مِنْ بَرَامِجِ الْمُسَاعَدَةِ اِلْجْتِمَاعِيَّةِ. وَيَزِيدُ هَذَا الْحَافِزَ مَعَ اِزْدِيَادِ اِحْتِمَالِ الْحَصُولِ عَلَى اللُّجُوءِ، وَزِيَادَةِ الْمُسَاعَدَةِ الْحُكُومِيَّةِ.

وَأَدَّتِ الْقَوَانِينُ الْمُتَنظِّمَةُ لِأَسْوَاقِ الْعَمَلِ وَاللَّوَانِحُ الصَّارِمَةُ وَالضَّرَائِبُ الْمُرْتَفَعَةُ إِلَى ظُهُورِ اِقْتِصَادَاتٍ غَيْرِ رَسْمِيَّةٍ كَبِيرَةٍ وَمُزْدَهَرَةٍ فِي دَوْلِ الْاِتِّحَادِ الْاُورُوبِيِّ، مِمَّا خَلَقَ الطَّلِبَ عَلَى الْعُمَالِ غَيْرِ النِّظَامِيِّينَ. فَعَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ، اِرْتِفَاعُ الطَّلِبِ عَلَى الْعُمَالِ الْاَجَانِبِ فِي اَلْمَانِيَا، بِمَا فِي ذَلِكَ الْعُمَالِ غَيْرِ النِّظَامِيِّينَ، وَالْهَجْرَةُ غَيْرِ النِّظَامِيَّةِ تَقْدَمُ كَلَا مِنْ الْفَوَائِدِ وَالتَّكَالِيفِ إِلَى الْاِتِّحَادِ الْاُورُوبِيِّ، وَالْمُهَاجِرُونَ غَيْرِ النِّظَامِيِّينَ الَّذِينَ يُمْكِنُهُمُ الْوَصُولُ لِسُوقِ الْعَمَلِ - غَالِبًا - مَا يَكُونُونَ عَمَالَةً تَتَمَيَّزُ بِالْمُرُونَةِ، وَمُنْخَفِضَةِ الْاَجْرِ نِسْبِيًّا، مِمَّا يَعُودُ عَلَى اَصْحَابِ الْعَمَلِ وَالْمُسْتَهْلِكِينَ بِالنَّفْعِ؛ مِنْ حَيْثُ خَفَضَ تَكَالِيفِ الْاِنتِاجِ، وَالَّذِي يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ خَفَضُ الْاَسْعَارِ الْنَهَائِيَّةِ لِلسَّلْعِ الْنَهَائِيَّةِ عَلَى الْمُسْتَهْلِكِينَ، وَلَكِنْ قَدْ يُشْكَلُ الْمُهَاجِرُونَ غَيْرِ النِّظَامِيِّينَ مُنَافِسَةً كَبِيرَةً بَيْنَ الْعُمَالِ فِي السُّوقِ؛ بِسَبَبِ حَصُولِهِمْ عَلَى اَجْرِ مُنْخَفِضِ، مُقَارَنَةً بِمُسْتَوِيَّاتِ الْاَجْرِ فِي السُّوقِ، وَمِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّهُمْ وَقُودُ التَّوَسُّعِ فِي حَجْمِ الْاِقْتِصَادِ غَيْرِ الرَّسْمِيِّ، مِمَّا يَزِيدُ مِنَ التَّهْرَبِ الضَّرْبِيِّ، فَلَا يُدْرِكُ مِنْ وَضْعِ كَيْفِيَّةٍ؛ لِمُوجِهُةِ الْهَجْرَةِ غَيْرِ النِّظَامِيَّةِ.

#### ١-٥ تقديرات الهجرة غير النظامية في الاتحاد الأوروبي:

تَقْدِيرُ الْهَجْرَةِ غَيْرِ النِّظَامِيَّةِ أَمْرٌ فِي غَايَةِ الصَّعُوبَةِ، وَيَرْجِعُ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ إِلَى عَدَمِ رَغْبَةِ الْمُهَاجِرِينَ غَيْرِ النِّظَامِيِّينَ فِي الْمَشَارَكَةِ فِي الْاِسْتِقْصَانِيَّاتِ الرَّسْمِيَّةِ أَوْ اِدْرَاجِهِمْ فِي السِّجَلَاتِ الْحُكُومِيَّةِ؛ خَوْفًا مِنَ التَّرْحِيلِ، وَيُلَاحَظُ أَنَّ الْمُهَاجِرِينَ غَيْرِ النِّظَامِيِّينَ اَعْدَادُهُمْ صَغِيرَةٌ فِي بَعْضِ الدُّوَلِ مُقَارَنَةً بِالسُّكَّانِ، وَهُوَ مَا يَزِيدُ مِنَ اَلْاَمْرِ صَّعُوبَةً فِي اِكْتِشَافِهِمْ. وَقَدْ يَكُونُ لِدَى الْحُكُومَاتِ حَافِزٌ عَلَى الْمُبَالِغَةِ أَوْ التَّقْلِيلِ مِنْ شَأْنِ الْاُرْقَامِ، طَبَقًا لِلْمُنَاحِ السِّيَاسِيِّ. (١)

وَقَدْ اضْطُرَّ ٥١,٢ مِلْيُونُ مُهَاجِرٍ غَيْرِ نِظَامِيٍّ إِلَى التَّرُوحِ فِي جَمِيعِ اَنْحَاءِ الْعَالَمِ؛ نَتِيجَةً لِالاضْطِهَادِ وَالصِّرَاعِ وَانْتِشَارِ الْعُنْفِ أَوْ اِنْتِهَاكَاتِ حُقُوقِ الْاِنْسَانِ أَوْ لِأَسْبَابِ اِقْتِصَادِيَّةٍ بِحُلُولِ نَهَايَةِ عَامِ ٢٠١٤، وَلَوْ أَنَّ هُوَ لَاءِ (٥١,٢ مِلْيُونِ شَخْصٍ) يَشْكَلُونَ دَوْلَةً، لَكَانَ تَرْتِيبُهَا يَأْتِي فِي الْمَرْكَزِ ٢٦ عَلَى

(1) See [http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Asylum\\_statistics](http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Asylum_statistics) (2015).

مُسْتَوَى الْعَالَم؛ مِنْ حَيْثُ عِدَد السُّكَّانِ، وَتَشِيرُ التَّقْدِيرَاتُ لِعَامِ ٢٠٠٩، إِلَى وُجُودِ ١١,٣ مِليُونِ مُهَاجِرٍ غَيْرِ نِظَامِي لَدَى الْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ يَشْكُلُونَ مَا بَيْنَ (٢٥٪ - ٣٠٪) مِنْ إِجْمَالِي الْمُهَاجِرِينَ لَهَا، وَحِوَالِي (٣,٥٪ - ٤٪) مِنْ إِجْمَالِي عِدَدِ السُّكَّانِ. وَتَشِيرُ أَيْضًا التَّقْدِيرَاتُ إِلَى تَرَاجُعِ عِدَدِ الْمُهَاجِرِينَ غَيْرِ النِّظَامِيِّينَ فِي مُعْظَمِ دُولِ الْإِتِّحَادِ الْأُورُوبِيِّ خِلَالَ الْعَقْدِ الْأَوَّلِ مِنَ الْقَرْنِ الْحَادِي وَالْعَشْرِينَ. فَفِي عَامِ ٢٠٠٢، كَانَ هُنَاكَ مَا يُقَدَّرُ بِ ٣,١ مِليُونٍ إِلَى ٥,٣ مِليُونِ مُهَاجِرٍ غَيْرِ نِظَامِي فِي الْإِتِّحَادِ الْأُورُوبِيِّ، وَلَكِنْ انخَفَصَتْ أَعْدَادُ اللَّاجِئِينَ غَيْرِ النِّظَامِيِّينَ فِي الْإِتِّحَادِ الْأُورُوبِيِّ عَامِ ٢٠٠٩ لِحِوَالِي ١,٩ مِليُونٍ إِلَى ٣,٨ مِليُونِ مُهَاجِرٍ غَيْرِ نِظَامِي، وَهُوَ مَا يُمَثِّلُ نَحْوَ ٧٪، وَ ١٣٪ مِنْ مَجْمُوعِ الْمُهَاجِرِينَ فِي الْإِتِّحَادِ الْأُورُوبِيِّ، وَأَقَلَّ مِنْ ١٪ مِنْ مَجْمُوعِ سُكَّانِ مِنتَقَةِ الْيُورُو، وَيَرْجِعُ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ لِعِدَّةِ عَوَامِلٍ أَهْمُهَا:

(١) جُهُودُ الْإِتِّحَادِ الْأُورُوبِيِّ فِي وَضْعِ بَرَامِجٍ تَنْظِيمِيَّةٍ لِلدُّوَلِ الْأَعْضَاءِ الَّتِي تَمُنَحُ صِفَةَ قَائِنِيَّةٍ لِتَأْهِيلِ الْمُهَاجِرِينَ غَيْرِ النِّظَامِيِّينَ.

(٢) زِيَادَةُ الْجُهُودِ الرَّامِيَّةِ إِلَى الْحَدِّ مِنَ الْهَجْرَةِ غَيْرِ النِّظَامِيَّةِ إِلَى الْإِتِّحَادِ الْأُورُوبِيِّ، وَمِنْ الدُّوَلِ الْمُرْسَلَةِ، وَالانكماش الاقتصادي العالمي.<sup>(١)</sup>

وَيُقَدَّرُ تَدَفُّقُ الْمُهَاجِرِينَ غَيْرِ النِّظَامِيِّينَ الَّذِينَ تَدَفَّقُوا إِلَى دُولِ الْإِتِّحَادِ الْأُورُوبِيِّ إِلَى مُسْتَوِيَّاتٍ قِيَاسِيَّةٍ فِي عَامِ ٢٠١٥، وَبَلَغَ ذُرْوَتَهُ عِنْدَ ٢,٠٨٥,٥٠٠ تَقْرِيبًا مَوْجُودِينَ بِشَكْلِ غَيْرِ نِظَامِي، قَبْلَ أَنْ يَنْخَفِضَ إِلَى ٩٢٤,٠٠٠ فِي عَامِ ٢٠١٦، وَإِلَى ٥٦٣,٨٠٠ فِي عَامِ ٢٠١٧، وَجَاءَ الْانخِفَاضُ فِي عِدَدِ الْمُواطِنِينَ الَّذِينَ تَبَيَّنَ وُجُودُهُمْ بِشَكْلِ غَيْرِ نِظَامِي عَامِي ٢٠١٦ وَ ٢٠١٧ فِي أَعْقَابِ التَّغْيِيرَاتِ فِي السِّيَاسَاتِ وَالنَّشْرِيَّاتِ بَيْنَ الدُّوَلِ الْأَعْضَاءِ فِي الْإِتِّحَادِ الْأُورُوبِيِّ لِمُوجَّهَةِ الْمُواطِنِينَ الْمَوْجُودِينَ بِشَكْلِ غَيْرِ نِظَامِي مِنْ خَارِجِ الْإِتِّحَادِ الْأُورُوبِيِّ، وَفِي عَامِي ٢٠١٨ وَ ٢٠١٩، كَانَ هُنَاكَ نُمُوًّا طَفِيفًا؛ نَتِيجَةَ الرُّكُودِ الْاِقْتِصَادِيِّ الْعَالَمِيِّ، وَزِيَادَةِ وَتَبَرُّرِ عَدَمِ الْاسْتِقْرَارِ السِّيَاسِيِّ وَالْأَمْنِيِّ فِي بَعْضِ الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ.

فَفِي الْعَامِ ٢٠١٩، تَمَّ الْعُنُورُ عَلَى ٦٢٧,٩٠٠ مِوَاطِنٍ مِنْ خَارِجِ الْإِتِّحَادِ الْأُورُوبِيِّ مَوْجُودِينَ بِشَكْلِ غَيْرِ نِظَامِي فِي دُولِ الْإِتِّحَادِ الْأُورُوبِيِّ، وَكَانَتْ هَذِهِ زِيَادَةٌ بِنِسْبَةِ ٩,٧٪، مُقَارَنَةً بِعَامِ ٢٠١٨، وَلَكِنْ أَقَلَّ بِنِسْبَةِ ٦٩,٩٪ عَنِ قِيَمَةِ الْعَامِ ٢٠١٥، عِنْدَمَا تَمَّ تَسْجِيلُ أَعْلَى عِدَدِ الْمُواطِنِينَ الْمَوْجُودِينَ بِشَكْلِ

(1) Frontex (2009). "The impact of the global economic crisis on illegal migration to the EU." Warsaw: Frontex Risk Analysis Unit. Available at [http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2009\\_2014/documents/libe/dv/frontex\\_/frontex\\_en.df](http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2009_2014/documents/libe/dv/frontex_/frontex_en.df).

غَيْرِ نِظَامِي بِالِاتِّحَادِ الأوروپِيِّ خِلالِ الفُتْرَةِ مِنْ (٢٠٠٩-٢٠١٩)؛ بِسَبَبِ زِيَادَةِ مُسْتَوِيَاتِ الهِجْرَةِ غَيْرِ النِّظَامِيَّةِ مِنْ جَانِبِ السُّورِيِّينَ؛ نَتِيجَةَ الانْفِلَاتِ الأَمْنِي وَالسِّيَاسِي وَالصَّرَاعَاتِ الدَّاخِلِيَّةِ وَانْخِفَاضِ مُسْتَوِيَاتِ المَعِيشَةِ، وَعَدَمِ تَوْفُرِ الخِدْمَاتِ الأَسَاسِيَّةِ لِلْمُوَاطِنِ السُّورِيِّ، وَعَدَمِ تَقْدِيمِ مُسَاعَدَاتِ فَعَّالَةٍ مِنْ جَانِبِ الدُّوَلِ الغَنِيَّةِ؛ لِإِعَادَةِ إِعْمَارِ سُورِيَا.

#### ١-١-٥ الدُّوَلُ المُسْتَقْبَلَةُ لِأكْبَرِ عَدَدِ مِنَ المُهَاجِرِينَ غَيْرِ النِّظَامِيِّينَ بِالِاتِّحَادِ الأوروپِيِّ:

تُعَدُّ الدُّوَلُ الخَمْسُ الأَعْضَاءُ فِي الاتِّحَادِ الأوروپِيِّ (اليونان وألمانيا وفرنسا وإسبانيا والمجر) أَكْثَرَ الدُّوَلِ اسْتِقْبَالًا لِلْمُهَاجِرِينَ غَيْرِ النِّظَامِيِّينَ بِالِاتِّحَادِ الأوروپِيِّ خِلالِ الفُتْرَةِ مِنْ (٢٠٠٩-٢٠١٩).

وَيُقَدَّرُ فِي العَامِ ٢٠١٩، اسْتِحْوَاذَ أَلْمَانِيَا عَلى أَكْبَرِ عَدَدِ مِنَ المُوَاطِنِينَ مِنْ خَارِجِ الاتِّحَادِ الأوروپِيِّ مَوْجُودِينَ بِشَكْلِ غَيْرِ نِظَامِي فِي الاتِّحَادِ الأوروپِيِّ، وَهُوَ حِوَالِي ١,٣٥٠,٠٠٠ مُوَاطِن، تَلِيهَا اليُونانُ ١٢٣,٠٠٠ مُوَاطِن، وَفَرَنْسَا ١٢٠,٥٠٠ مُوَاطِن، ثُمَّ إِسْبَانِيَا ٦٢,٩٠٠ مُوَاطِن، وَشَكَّلَتْ هَذِهِ الدُّوَلُ الأَعْضَاءُ الأَرْبَعَةَ مُجْتَمَعَةً حِوَالِي ٧٠,١٪ مِنْ جَمِيعِ المُوَاطِنِينَ مِنْ خَارِجِ الاتِّحَادِ الأوروپِيِّ الَّذِينَ وَجِدَ أَنَّهُمْ مَوْجُودُونَ بِشَكْلِ غَيْرِ نِظَامِي فِي الاتِّحَادِ الأوروپِيِّ. وَعَلى الجَانِبِ الأَخْرَ، سَجَلَتْ أَرْبَعُ دُولِ أَعْضَاءَ، وَهِيَ: بُلْغَارِيَا وَمَالِطَا وَلوكْسِمِبُورْغَ وَلاتِنِيَا أَقَلَّ مِنْ ١٠٠٠ مُوَاطِنٍ مِنْ خَارِجِ الاتِّحَادِ الأوروپِيِّ تَمَّ العَثُورُ عَلَيَّهِمْ بِشَكْلِ غَيْرِ نِظَامِي فِي العَامِ ٢٠١٩.

وَتَشِيرُ البَيَّانَاتُ لوجودِ ذُرُوءٍ مَلْحُوظَةٍ فِي عَدَدِ المُوَاطِنِينَ المُهَاجِرِينَ بِشَكْلِ غَيْرِ نِظَامِي فِي اليُونانِ وَالمِجْرِ وَأَلْمَانِيَا فِي عَامِ ٢٠١٥؛ حَيْثُ بَلَغَتْ فِي اليُونانِ ٩١١,٥٠٠ مُوَاطِنًا، وَلَكِنْ انْخَفَضَ العَدَدُ بِسُرْعَةٍ إِلَى ٢٠٤,٨٠٠ مُوَاطِنٍ فِي العَامِ ٢٠١٦، وَإِلَى ٦٨,١٠٠ مُوَاطِنٍ فِي العَامِ ٢٠١٧؛ نَتِيجَةَ سِيَّاسَاتِ مُوَاجَهَةِ الهِجْرَةِ غَيْرِ النِّظَامِيَّةِ، قَبْلَ أَنْ يَرْتَفِعَ مَرَّةً أُخْرَى إِلَى ٩٣,٤٠٠ مُوَاطِنٍ فِي العَامِ ٢٠١٨، وَ ١٢٣,٠٠٠ مُوَاطِنٍ فِي العَامِ ٢٠١٩؛ بِسَبَبِ الطُّرُوفِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ وَالأَمْنِيَّةِ غَيْرِ المُسْتَقْرَةِ الَّتِي عَانَتْ مِنْهَا العَدِيدُ مِنَ دُولِ العَالَمِ، وَبِالأَخْصِ بَعْضَ الدُّوَلِ العَرَبِيَّةِ.

وَفِي أَلْمَانِيَا ارْتَفَعَ عَدَدُ المُوَاطِنِينَ مِنْ خَارِجِ الاتِّحَادِ الأوروپِيِّ الَّذِينَ تَبَيَّنَ وجودُهُمْ بِشَكْلِ غَيْرِ نِظَامِي إِلَى أَعْلَى مُسْتَوَى بَلَغَ ٣٧٦,٤٠٠ شَخْصًا فِي العَامِ ٢٠١٥، وَهُوَ مُسْتَوَى تَمَّ الحِفَاظُ عَلَيْهِ تَقْرِيبًا فِي العَامِ ٢٠١٦، عِنْدَمَا تَمَّ العَثُورُ عَلَى ٣٧٠,٦٠٠ مُوَاطِنٍ مَوْجُودِينَ بِشَكْلِ غَيْرِ نِظَامِي، وَتَكَشَفُ المَعْلُومَاتِ المُتَاحَةِ لَعَامِ ٢٠١٩ انْخِفَاضَ هَذَا العَدَدِ لِحِوَالِي ١٣٥,٠٠٠ مُوَاطِنًا، وَكَانَتْ النُّطُورَاتُ لِحَجْمِ

الهجرة غير النظامية في المجر مُماثلة لتلك التي حدثت في اليونان؛ حيث بلغ عدد المواطنين الذين تم اكتشاف وجودهم بشكل غير نظامي في العام ٢٠١٥ ذروتها، وهو ٤٢٤,١٠٠ مواطن، وتراجع العدد سريعاً لحوالي ٤١,٦٠٠ مواطن في العام ٢٠١٦، ثم شهد العدد ارتفاعات طفيفة في العام ٢٠١٩ كبقية دول الاتحاد الأوروبي.

ويلاحظ في فرنسا وجود بعض التقلبات في الأعداد للمهاجرين بشكل غير نظامي خلال الفترة من (٢٠٠٩-٢٠١٩) لحدود ١٠٠,٠٠٠ مهاجر غير نظامي سنوياً، وقد تجاوزت هذا الرقم؛ لتصل لحوالي ١٢٠,٠٠٠ مواطن بعام ٢٠١٩، أما في إسبانيا كانت التطورات مختلفة عن الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي؛ حيث ظل عدد المواطنين الذين تم العثور عليهم بشكل غير نظامي ثابتاً نسبياً بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٧، وفي العام ٢٠١٩، انخفض عدد المواطنين الذين وجدوا بشكل غير نظامي في إسبانيا بنسبة ١٩,٧٪، مقارنة بعام ٢٠١٨، بالجهود المبذولة من جانب الحكومة الإسبانية لمواجهة الهجرة غير النظامية.

#### ٥-١-٢ الدول المصدرة لأكثر عدد من المهاجرين غير النظاميين بالاتحاد الأوروبي:

تعدُّ الدول الثلاث، أفغانستان وسوريا وإيطاليا، من أكبر الدول المصدرة للهجرة غير النظامية إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من (٢٠١٤-٢٠١٩)؛ طبقاً للمعلومات المتاحة، ففي العام ٢٠١٩، كان المواطنون الأفغان يمثلون أكبر عدد من المواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي الذين تبين وجودهم بشكل غير نظامي في دول الاتحاد الأوروبي، ويوضح الجدول رقم (١) أكبر ٢٠ دولة مصدرة لمهاجرين غير نظاميين إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من (٢٠١٤ - ٢٠١٩).

الجدول رقم (١) يوضح أكبر ٢٠ دولةً مُصدِّرةً لمهاجرين غير نظاميين إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من (٢٠١٤-٢٠١٩).

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	Share in the EU-27 total, 2019 (%)	Change, 2018-2019 (%)
Total	606 850	2 085 465	924 035	563 825	572 195	627 900	100.0	9.7
Syria	117 305	856 485	211 875	38 960	31 025	40 210	6.4	29.6
Afghanistan	46 580	406 025	148 640	33 120	30 320	56 200	9.0	85.4
Iraq	9 655	182 440	88 975	33 180	35 870	31 810	5.1	-11.3
Morocco	31 905	41 515	39 210	37 835	38 525	41 535	6.6	7.8
Albania	28 800	46 395	32 350	36 415	31 230	33 285	5.3	6.6
Pakistan	14 215	73 640	40 410	28 030	21 985	24 925	4.0	13.4
Ukraine	16 415	23 375	29 405	33 240	37 115	41 350	6.6	11.4
Eritrea	47 490	37 905	22 080	16 685	12 675	15 655	2.5	23.5
Algeria	14 895	18 795	23 145	24 390	26 735	30 545	4.9	14.3
Iran	6 525	41 790	30 020	11 285	15 910	17 290	2.8	8.7
Kosovo*	33 695	49 895	9 605	6 485	4 730	4 270	0.7	-9.7
Nigeria	9 600	14 580	16 390	15 120	14 460	13 650	2.2	-5.6
Tunisia	16 035	13 315	11 680	15 845	13 310	13 545	2.2	1.8
Turkey	8 290	9 515	9 220	12 110	20 130	22 080	3.5	9.7
Serbia	14 675	12 830	10 200	13 905	12 310	12 955	2.1	5.2
Unknown	5 405	37 845	9 150	5 700	3 710	3 455	0.6	-6.9
Somalia	13 910	17 190	12 370	7 040	5 690	6 795	1.1	19.4
Russia	10 825	8 235	9 495	10 280	9 445	8 170	1.3	-13.5
Guinea	3 080	4 775	6 625	10 390	17 240	10 730	1.7	-37.8
Moldova	2 220	4 040	7 615	8 730	11 195	16 480	2.6	47.2

Source: Eurostat (online data codes: migr\_eirfs, migr\_eipre, migr\_eiord and migr\_eirtn)

ويلاحظ من الجدول رقم (١) أنّ المواطنين السوريين في العام ٢٠١٤، يمثلون أكبر عددٍ من المواطنين الذين تمّ اكتشاف وجودهم بشكلٍ غير نظامي في الاتحاد الأوروبي، وتكرّر هذا النمط في السنوات الثلاث التالية (٢٠١٥-٢٠١٧)؛ حيث بلغ ذروة ملحوظة بعدد ٨٥٦,٥٠٠ مواطن في العام ٢٠١٥، وكانّ المواطنون الإريتريون هم ثاني أكبر مجموعة من غير مواطني الاتحاد الأوروبي الذين تمّ العثور عليهم بشكلٍ غير نظامي في الاتحاد الأوروبي، خلال العام ٢٠١٤، والمواطنون الأفغان في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، والمغاربة في العام ٢٠١٧، وارتفع عدد المواطنين المغاربة الذين تمّ العثور عليهم بشكلٍ غير نظامي في الاتحاد الأوروبي في العام ٢٠١٨ بشكلٍ طفيفٍ بنسبة ١,٨٪، في حين أنّ نسبة السوريين انخفضت بحوالي ٢٠,٤٪، ممّا أدّى إلى وجود أكبر عدد من المغاربة، وهو ٣٨,٥٠٠ مواطن، تمّ العثور عليهم كمواطنين متواجدين بشكلٍ غير نظامي في دول الاتحاد الأوروبي، ويليهم

الأوكرانيون بحوالي ٣٧,١٠٠ مواطن، والعراقيون بحوالي ٣٥,٩٠٠ مواطن، والألبان بحوالي ٣١,٢٠٠ مواطن، والسوريون بحوالي ٣١,٠٠٠ مواطن، ويُلاحظ أيضًا ارتفاع نسبة المواطنين المَعَارِبَةِ والأفغان الَّذِينَ تَمَّ اكتشافُ وجودهم بِشكْلِ غيرِ نظامي في الإِتِّحَادِ الأوروپِيِّ في العام ٢٠١٩ بحوالي ٧,٨٪، و ٨٥,٤٪ على الترتيب، مُقارنَةً بِعام ٢٠١٨.

ويشيرُ الجدول رقم (١) إلى أنَّ عددَ المواطنين من خَارِجِ الإِتِّحَادِ الأوروپِيِّ الَّذِينَ تَمَّ اكتشافُ وجودهم بِشكْلِ غيرِ نظامي في الإِتِّحَادِ الأوروپِيِّ أعلى بِنسبَةٍ ٩,٧٪ في العام ٢٠١٩، مُقارنَةً بِعام ٢٠١٨، وَلَكِنْ أَقلُ بِنسبَةٍ التُّلُثِ ٣٢,٠٪، من العددِ في العام ٢٠١٦، وأقلُ بِمقدارِ التُّلُثَيْنِ ٦٩,٩٪، من العددِ في العام ٢٠١٥، وَخِلَالَ الفَتْرَةِ من (٢٠١٥-٢٠١٩) سُجِّلَ أكبرُ انخفاضٍ بِالقِيَمَةِ المُطلَقَةِ للمواطنين السُورِيِّينَ؛ حيثُ انخفضَ عددهم إلى ٤٠,٢٠٠ مواطن في العام ٢٠١٩ (بانخفاض ٨١٦,٣٠٠ مواطن، مُقارنَةً بِالعام ٢٠١٥). كما يُلاحظُ انخفاضٌ كبيرٌ في عددِ المواطنين الأفغان والعراقيين الَّذِينَ تبيَّنَ وجودهم بِشكْلِ غيرِ نظامي؛ حيثُ انخفضَ عددهم لـ ٣٤٩,٨٠٠ مواطن، و ١٥٠,٦٠٠ مواطن على الترتيب خِلَالَ هَذِهِ الفَتْرَةِ. وَمِنَ الناحيةِ النَّسبِيَّةِ، سَجَّلَتْ سوريا أيضًا أكبرَ انخفاضٍ بِنسبَةٍ ٩٥,٣٪ خِلَالَ الفَتْرَةِ نَفْسِهَا (بينَ ذُرْوَةِ عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٩)، وَزَادَ عددُ المواطنين الأوكرانيين الَّذِينَ تبيَّنَ وجودهم بِشكْلِ غيرِ نظامي في الإِتِّحَادِ الأوروپِيِّ بِزيادةٍ ١٨,٠٠٠ مواطن، وَكَانَتْ تُركيا ومولدوفا والجزائر هي الدُولُ الوحيدة الَّتِي زَادَ عددُ مواطنيها الَّذِينَ تبيَّنَ وجودهم بِشكْلِ غيرِ نظامي في دُولِ الإِتِّحَادِ الأوروپِيِّ بِأكثرَ من ١٠,٠٠٠ بينَ عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٩.

١-٥-٣ تَطَوَّرَ حَجْمُ المُهاجِرِينَ غيرِ النَّظاميين المُرَحَّلِينَ مِنْ دُولِ الإِتِّحَادِ الأوروپِيِّ خِلَالَ الفَتْرَةِ من (٢٠١٤-٢٠١٩).

يُقَدَّرُ العددُ الإجمالي للمواطنين مِنْ خَارِجِ الإِتِّحَادِ الأوروپِيِّ الَّذِينَ أَمَرُوا بِمُغَادِرَةِ الإِتِّحَادِ الأوروپِيِّ بحوالي ٤٩١,٢٠٠ مواطن في العام ٢٠١٩، وَيُلاحظُ من الجدول رقم (٢) ارتفاع عدد المواطنين مِنْ خَارِجِ الإِتِّحَادِ الأوروپِيِّ الَّذِينَ تَلَقَوْا أوامرَ بِالمغادرةِ بينَ عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٩، وَانخفضَ فقط في عام ٢٠١٦، وَيوضحُ الجدول رقم (٢) تَطَوَّرَ حَجْمُ المُهاجِرِينَ غيرِ النَّظاميين المُرَحَّلِينَ مِنْ دُولِ الإِتِّحَادِ الأوروپِيِّ خِلَالَ الفَتْرَةِ من (٢٠١٤-٢٠١٩).



جدول رقم (٢) تطوّر حجم المهاجرين غير النظاميين المرشحين من دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من (٢٠١٤-٢٠١٩).

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	Share in the EU-27 total, 2019 (%)	Change, 2018-2019 (%)
EU-27 (*)	404 715	458 625	426 255	450 390	456 660	491 195	100.0	7.6
Belgium	35 245	31 045	33 020	32 235	24 160	22 010	4.5	-8.9
Bulgaria	12 870	20 810	14 120	2 600	1 305	1 245	0.3	-4.6
Czechia	2 460	4 510	3 760	6 090	3 445	8 955	1.8	159.9
Denmark	2 905	3 925	3 050	3 185	4 155	3 920	0.8	-5.7
Germany	34 255	54 080	70 005	97 165	52 930	47 530	9.7	-10.2
Estonia	475	590	505	645	875	1 190	0.2	36.0
Ireland	970	875	1 355	1 105	1 385	2 535	0.5	83.0
Greece	73 670	104 575	33 790	45 765	58 325	78 880	16.1	35.2
Spain	42 150	33 495	27 845	27 340	59 255	37 890	7.7	-36.1
France	86 955	79 950	81 000	84 675	105 560	123 845	25.2	17.3
Croatia	3 120	3 910	4 730	4 400	6 350	15 510	3.2	144.3
Italy	25 300	27 305	32 365	36 240	27 070	26 900	5.5	-0.6
Cyprus	3 525	2 250	1 575	1 850	1 595	1 300	0.3	-18.5
Latvia	1 555	1 190	1 450	1 350	1 540	1 615	0.3	4.9
Lithuania	2 245	1 870	1 740	2 080	2 475	2 320	0.5	-6.3
Luxembourg	775	700	655	915	850	1 070	0.2	25.9
Hungary	5 885	11 750	10 765	8 730	8 650	3 235	0.7	-62.6
Malta	990	575	415	470	515	620	0.1	20.4
Netherlands	33 735	19 015	25 310	20 750	17 935	25 435	5.2	41.8
Austria	:	9 910	11 850	8 850	10 690	13 960	2.8	30.6
Poland	10 160	13 635	20 010	24 825	29 375	29 305	6.0	-0.2
Portugal	3 845	5 080	6 200	5 760	4 590	5 980	1.2	30.3
Romania	2 030	1 930	2 070	1 975	2 080	3 325	0.7	59.9
Slovenia	1 025	1 025	1 375	1 220	1 290	2 060	0.4	59.7
Slovakia	925	1 575	1 735	2 375	2 500	1 905	0.4	-23.8
Finland	3 360	4 905	17 975	7 255	5 435	7 395	1.5	36.1
Sweden	14 280	18 150	17 585	20 525	22 310	21 260	4.3	-4.7
United Kingdom	65 365	70 020	59 895	54 910	21 490	22 275	-	3.7
Liechtenstein	15	15	15	:	20	15	-	-25.0
Norway	13 305	13 705	15 380	9 795	:	:	-	:
Switzerland	3 335	3 730	3 420	3 260	3 170	3 100	-	-2.8

(\*) Sum of available data for EU-27 Member States.  
Source: Eurostat (online data code: migr\_eiord)

ويرجع السبب في ذلك التفاوت والاختلاف إلى سياسات الهجرة، والإجراءات الإدارية والإحصائية والقانونية، فضلاً عن الإجراءات القضائية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فمع أية تغييرات في هذه العوامل يحتمل أن تؤثر على الإحصاءات الناتجة. وبناءً على المعلومات المتاحة لدول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من (٢٠١٤-٢٠١٩)، ارتفع عدد المواطنين الذين أمروا بمغادرة الاتحاد الأوروبي بشكل عام بمقدار ٨٦,٥٠٠ مواطن، بزيادة حوالي ٢١,٤٪.

وَيُلَاخِظُ فِي الْعَامِ ٢٠١٩، ارتفاع عدد المواطنين الَّذِينَ أَمَرُوا بِمُغَادِرَةِ الْإِتِّحَادِ الْأُورُوبِيِّ لِحَوَالِي ٤٩١,٢٠٠ مُوَاطِن، وَيُلَاخِظُ صَدُورَ أَمْرٍ لِلْمُوَاطِنِينَ الْمُقِيمِينَ بِشَكْلِ غَيْرِ نِظَامِي لِحَوَالِي ٢٥,٢٪ بِمُغَادِرَةِ فَرَنْسَا، وَهُوَ عَدَدٌ أَكْبَرُ بِكَثِيرٍ مِنْ أَيْةِ دَوْلَةٍ عَضْوِ أُخْرَى، وَتَمَّ تَسْجِيلُ ثَانِي أَعْلَى حِصَّةٍ لِلْيُونَانِ بِحَوَالِي ١٦,١٪، وَأَلْمَانِيَا ٩,٧٪، ثُمَّ إِسْبَانِيَا بِحَوَالِي ٧,٧٪.

وَأَرْتَفَعَ عَدَدُ الْمُوَاطِنِينَ مِنْ خَارِجِ الْإِتِّحَادِ الْأُورُوبِيِّ الَّذِينَ أَمَرُوا بِالْمُغَادِرَةِ بَيْنَ عَامِي ٢٠١٨ وَ٢٠١٩. وَلُوحِظَتْ زِيَادَاتٌ كَبِيرَةٌ بِشَكْلِ خَاصٍّ فِي الْيُونَانِ بِحَوَالِي ٢٠,٦٠٠ مُوَاطِن، وَفَرَنْسَا بِأَكْثَرِ مِنْ ١٨,٣٠٠ مُوَاطِن، وَكِرَوَاتِيَا بِحَوَالِي ٩,٢٠٠ مُوَاطِن، ثُمَّ هَوْلَنْدَا بِحَوَالِي ٧,٥٠٠ مُوَاطِن.

#### ٥-١-٤ تَطَوُّرُ عَدَدِ الْأَشْخَاصِ الَّذِينَ تَمَّ رَفْضُ دُخُولِهِمْ دَوْلَ الْإِتِّحَادِ الْأُورُوبِيِّ:

أَرْتَفَعَ الْعَدَدُ الْإِجْمَالِي لِلْأَشْخَاصِ الَّذِينَ تَمَّ رَفْضُ دُخُولِهِمْ إِلَى الْإِتِّحَادِ الْأُورُوبِيِّ مِنْ ٢٧٠,٩٠٠ فِي الْعَامِ ٢٠١٤، إِلَى ٤٥٤,٦٠٠ فِي الْعَامِ ٢٠١٨، قَبْلَ أَنْ يَرْتَفَعَ بِشَكْلِ مَلْحُوظٍ إِلَى ٧١٧,٦٠٠ فِي الْعَامِ ٢٠١٩ وَيُوضَحُ الْجَدُولُ رَقْمَ (٣) تَطَوُّرَ عَدَدِ الْأَشْخَاصِ الَّذِينَ تَمَّ رَفْضُ دُخُولِهِمْ دَوْلَ الْإِتِّحَادِ الْأُورُوبِيِّ.

جدول رقم (٣)

تَطَوَّر عدد الأشخاص الَّذِينَ تَمَّ رَفْضُ دَخُولِهِمْ دَوْلِ الْإِتِّحَادِ الْأُورُوبِيِّ.

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	Share in the EU-27 total, 2019 (%)	Change, 2018-2019 (%)
EU-27	270 900	282 910	373 805	425 220	454 615	717 560	100.0	57.8
Belgium	1 535	1 640	1 530	2 440	2 200	2 300	0.3	4.5
Bulgaria	2 315	2 405	2 170	2 870	3 220	4 245	0.6	31.8
Czechia	330	465	365	230	315	460	0.1	46.0
Denmark	85	125	120	300	325	650	0.1	100.0
Germany	3 605	3 670	3 775	4 250	5 175	6 730	0.9	30.0
Estonia	695	965	875	1 175	1 635	2 120	0.3	29.7
Ireland	2 475	3 450	3 950	3 745	4 795	7 455	1.0	55.5
Greece	6 445	6 890	18 145	21 175	14 295	7 015	1.0	-50.9
Spain	172 185	168 345	192 135	203 025	230 540	493 455	68.8	114.0
France	11 365	15 745	63 390	86 320	70 445	56 650	7.9	-19.6
Croatia	8 645	9 355	9 135	10 015	13 240	13 025	1.8	-1.6
Italy	7 005	7 425	9 715	11 260	8 245	9 720	1.4	17.9
Cyprus	425	415	565	1 425	2 025	900	0.1	-55.6
Latvia	2 050	875	800	1 065	1 685	1 800	0.3	6.8
Lithuania	3 450	3 480	4 575	5 180	5 200	6 085	0.8	17.0
Luxembourg	5	5	10	5	5	5	0.0	0.0
Hungary	13 325	11 505	9 905	14 010	15 050	14 240	2.0	-5.4
Malta	275	400	380	460	405	385	0.1	-4.9
Netherlands	2 310	2 295	2 700	2 375	2 555	2 900	0.4	13.5
Austria	455	560	460	740	400	770	0.1	92.5
Poland	20 125	30 245	34 485	38 660	53 695	65 425	9.1	21.8
Portugal	955	1 280	1 655	2 140	3 760	4 995	0.7	32.8
Romania	4 045	4 810	5 390	5 305	7 260	7 640	1.1	5.2
Slovenia	4 410	4 410	4 455	3 680	3 535	3 875	0.5	9.6
Slovakia	455	465	750	1 085	1 755	1 375	0.2	-21.7
Finland	1 590	1 070	950	1 400	1 760	1 775	0.2	0.9
Sweden	345	615	1 405	880	1 090	1 565	0.2	43.6
United Kingdom	15 905	14 950	14 480	14 280	16 540	18 275	-	10.5
Iceland	15	20	25	55	160	25	-	-84.4
Liechtenstein	10	0	0	0	0	0	-	.
Norway	250	465	525	385	360	350	-	-2.8
Switzerland	920	945	900	1 225	1 205	1 165	-	-3.3

Source : Eurostat (online data code: migr\_eirfs)

وَيَلَاخِظ من الجدول السَّابِق، وَجُودَ زِيَادَةٌ إِجْمَالِيَّةٌ قَدْرَهَا ١٦٤,٩٪ فِي الْعَدَدِ الْإِجْمَالِي لِلْمُؤَاهِنِينَ مِنْ خَارِجِ الْإِتِّحَادِ الْأُورُوبِيِّ الَّذِينَ تَمَّ رَفْضُ دَخُولِهِمْ إِلَى الْإِتِّحَادِ الْأُورُوبِيِّ، بَيْنَ عَامِي ٢٠١٤ وَ ٢٠١٩، بِزِيَادَةٍ قَدْرَهَا ٥٧,٨٪ بَيْنَ عَامِي ٢٠١٨ وَ ٢٠١٩ فَقَط.

ففي عام ٢٠١٩، كَانَ العددُ الإجمالي لحالاتِ الرَّفُضِ في إسبانيا أعلى بحوالي ٤٩٣,٥٠٠ حالة رَفُض، مُقارَنةً بِالعَامِ ٢٠١٤ (عندمَا كَانَ هُنَاكَ ١٧٢,٢٠٠ حالة رَفُض)؛ حيث انخفضتُ حصةُ الرَّفُضِ الإسباني في إجمالي عدد حالاتِ الرَّفُضِ في الإِتِّحَادِ الأوروپيِّ من ٦٣,٦٪ في العام ٢٠١٤، إلى ٤٧,٧٪ في العام ٢٠١٧، قبل أن ترتفع مرةً أُخرى في ٢٠١٨ بِنسبةٍ ٥٠,٧٪، وفي ٢٠١٩ بِنسبةٍ ٦٨,٨٪، وَيَأْتِي ذَلِكَ في ظلِّ الجهودِ المَبْدُولة لوضعِ فَيُودِ عَلَى دُخُولِ دُولِ الإِتِّحَادِ الأوروپيِّ في ظلِّ تَبَاطُؤِ نُمُوِّ الإِقْتِصَادِ الأوروپيِّ وَبعضِ الاضطراباتِ السِّيَاسِيَّةِ المُتعلِّقة بِخروجِ بريتانيا من الإِتِّحَادِ الأوروپيِّ في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، قبل الدُخُولِ في تَدَاعِيَاتِ جَائِحَةِ كُورُونَا الَّتِي أَثَّرَتِ بِالسلبِ عَلَى الإِقْتِصَادِ الأوروپيِّ بِشكْلِ عَامٍ، وَتَحديدًا من حيث ارتفاعِ مُعدَّلَاتِ البِطَالَةِ وَانكماشِ حَجْمِ النَّاتِجِ المَحَلِّيِ الإجمالي.

## ٢-٥ الأسبابُ الإِقْتِصَادِيَّةُ لِلهَجْرَةِ غَيْرِ النَّظَامِيَّةِ إِلَى دُولِ الإِتِّحَادِ الأوروپيِّ:

هُنَاكَ أَدْبِيَّاتٌ كَبِيرَةٌ حَوْلَ الأَثَارِ الإِقْتِصَادِيَّةِ لِلهَجْرَةِ فِي الدُّوَلِ المُستقبِلة، وَلَكِنِ البَحْوثُ تُعَدُّ قَلِيلَةً نِسبِيًّا، وَالَّتِي تركزُ عَلَى الهَجْرَةِ غَيْرِ النَّظَامِيَّةِ؛ لِصُعُوبَةِ الحِصُولِ عَلَى مَعْلُومَاتٍ دَقِيقَةٍ حَوْلَهَا، وَتَوَصَّلَتْ بَعْضُ الدِّرَاسَاتِ إِلَى أَنَّ لِلهَجْرَةِ غَيْرِ النَّظَامِيَّةِ أَثَارًا بَعْضُهَا إِيْجَابِيٌّ وَبَعْضُهَا الأخر سَلْبِيٌّ عَلَى إِقْتِصَادِ الدُّوَلَةِ المُستقبِلة لِلْمُهَاجِرِينَ. وَأكْبَرُ الفَائِزِينَ من الهَجْرَةِ غَيْرِ النَّظَامِيَّةِ هُمُ المُهَاجِرُونَ أَنفُسَهُمْ، الَّذِينَ - عَادَةً - مَا يرفعُونَ من حَجْمِ دُخُولِهِمْ وَنوعِيَّةِ حَيَاتِهِمْ، وَأَصْحَابِ العَمَلِ وَالمُستهلكُونَ وَالعَمَالُ الوَطَنِيُّونَ الَّذِينَ هُمُ "مُكْمَلُونَ" لِلْمُهَاجِرِينَ (الأشخاصُ الَّذِينَ يعمَلُونَ مَعَ المُهَاجِرِينَ وَلَكِنِ لا يَتَنَافَسُونَ مَعَهُمْ عَلَى وِظَائِفِ)، كُلُّ هؤُلَاءِ يَسْتَفِيدُونَ إِقْتِصَادِيًّا من الهَجْرَةِ غَيْرِ النَّظَامِيَّةِ. وَلَكِنِ قد يَتَضَرَّرُ العَمَالُ المُتَنَافِسُونَ إِقْتِصَادِيًّا فِي بَعْضِ الحَالَاتِ، كَالالتزامِ بِسدادِ الضَّرَائِبِ.<sup>(١)</sup>

وَيَمكُنُ تَلْخِيصُ الأسبابِ الإِقْتِصَادِيَّةِ كَالآتِي:

## ٢-٥-١ ارتفاعِ مُعدَّلَاتِ البِطَالَةِ فِي الدُّوَلِ النَّامِيَّةِ:

تُعَدُّ البِطَالَةُ من أخطرِ المُشكلاتِ الَّتِي تَواجِهُ الدُّوَلُ النَّامِيَّةِ بِشكْلِ عَامٍ، وَالمَصْدَرَةُ لِلْمُهَاجِرِينَ بِشكْلِ خَاصٍّ، وَبِتَنَاولِ وَضْعِ البِطَالَةِ فِي المِنطَقَةِ العَرَبِيَّةِ عَلَى وَجْهِ النُّحْدِيدِ، فَطَبَقًا لِصُنْدُوقِ النُّقْدِ العَرَبِيِّ، نَجِدُ أَنَّ مُعدَّلَ البِطَالَةِ فِي الدُّوَلِ العَرَبِيَّةِ قد بَلَغَ ١٠٪ جِلالَ العامِ ٢٠١٨، وَهُوَ مَا يَمثُلُ - تَقْرِيْبًا -

(1) See [http://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php/Asylum\\_statistics](http://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php/Asylum_statistics) (2015).

ضِعَفَ الْمُتَوَسِّطُ الْعَالَمِيُّ الْبَالِغَ ٥,٤%، وَأَنْ تَتَّبِعَ تَطَوُّرَ مُعَدَّلِ الْبِطَالَةِ خِلَالَ الْفَتْرَةِ مِنْ (٢٠٠٩ - ٢٠١٨) بِانْخِفَاضِ مُعَدَّلِ النُّمُوِّ الْأَقْتِصَادِيِّ؛ لِيَسْجَلَ ٢,٦%، مُقَارِنَةً بِمُعَدَّلِ نُمُوِّ الْقُوَى الْعَامِلَةِ ٣,٣%. كَمَا أضعُفَتِ التَّحْدِيَّاتُ الْأَقْتِصَادِيَّةُ الَّتِي شَهِدَتْهَا الْبِلْدَانُ الْعَرَبِيَّةُ عَلَى الصَّعِيدِ الْإِقْلِيمِيِّ وَالْعَالَمِيِّ خِلَالَ تِلْكَ الْفَتْرَةِ مِنْ قُدْرَةِ الدُّوَلِ عَلَى زِيَادَةِ مُعَدَّلَاتِ التَّشْغِيلِ، وَمَعَ زِيَادَةِ حَجْمِ التَّحْدِيَّاتِ الَّتِي يَفْرُضُهَا ارْتِفَاعُ مُعَدَّلَاتِ الْبِطَالَةِ فِي الْمِنْطَقَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَتَرَكُّزُهَا فِي أَوْسَاطِ الشَّبَابِ فِي الشَّرِيحَةِ الْعُمَرِيَّةِ مِنْ (١٥ - ٢٤ سَنَةً)؛ حَيْثُ بَلَغَ مُعَدَّلُ الْبِطَالَةِ بَيْنَ الشَّبَابِ فِي الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ حَوْلِي ٢٦,١% فِي الْعَامِ ٢٠١٨، وَهُوَ تَقْرِيْبًا الْمُسْتَوَى الْمُسَجَّلَ عَامَ ٢٠٠٠، وَيَعَادِلُ نَحْوَ ضِعْفِ مُعَدَّلِ بَطَالَةِ الشَّبَابِ عَلَى مُسْتَوَى الْعَالَمِ ١٣,٢%.

### ٢-٥-٢ انخفاض الأجور ومستويات المعيشة:

يُعَدُّ انخفاضُ مُسْتَوَى دَخْلِ الْفَرْدِ وَتَدْنِي مُسْتَوِيَّاتِ الْمَعِيْشَةِ مِنْ أَهْمِ أَسْبَابِ هِجْرَةِ الشَّبَابِ الْعَرَبِيِّ إِلَى الْعَرَبِ، فَقَدْ بَيَّنَّتْ إِحْصَائِيَّةُ الْمَجْلِسِ الْعَرَبِيِّ لِلطُّفُولَةِ وَالنَّائِمَةِ أَنَّ أَكْثَرَ مِنْ ٨٠% مِنْ سُكَّانِ الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ يَعِيشُونَ فِي فَقْرٍ مُدْفِعٍ؛ حَيْثُ يَعِيشُ أَكْثَرَ مِنْ ٢٣٠ مِلْيُونِ نَسَمَةٍ فِي الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ بِمُتَوَسِّطِ دَخْلٍ سَنَوِيٍّ لَا يَزِيدُ عَلَى ١٥٠٠ دُولَارٍ سَنَوِيًّا. وَبِالتَّالِي، فَإِنَّ نُمُوَّ نَصِيبِ الْفَرْدِ الْحَقِيقِيِّ مِنَ النَّاتِجِ الْمَحَلِّيِّ الْإِجْمَالِيِّ فِي الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ لَمْ يَتَجَاوَزْ نِسْبَةً ٦,١%، خِلَالَ ٢٤ عَامًا.<sup>(١)</sup>

وَيَتَوَقَّعُ أَنْ يَرْتَفِعَ عِدَدُ الْفُقَرَاءِ فِي الْمِنْطَقَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِحَوْلِي ٨,٣ مِلْيُونِ شَخْصٍ إِضَافِيٍّ تَحْتَ حَظِّ الْفَقْرِ، وَذَلِكَ وَفْقَ دِرَاسَةِ لَجْنَةِ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ لِعَرَبِيَّ آسِيَا (الْإِسْكَوَا) فِي عَامِ ٢٠٢٠ حَوْلَ تَدَاعِيَّاتِ آثَارِ فَيْرُوسِ كُورُونَا الْمُسْتَجِدِّ.<sup>(٢)</sup>

### ٢-٥-٣ الحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلية للمهاجرين:

تُعَانِي الدُّوَلُ الْمُسْتَقْبَلَةُ لِلْمُهَاجِرِينَ مِنْ نَقْصِ الْاَيْدِي الْعَامِلَةِ فِيهَا، وَلِهَذَا فَإِنَّ هَوْلَاءَ الْمُهَاجِرِينَ يَسْتَعْلُونَ حَاجَةً هَذِهِ لِلْعَمَالَةِ، فَيَقُومُونَ بِالْهِجْرَةِ إِلَيْهَا، وَلَا سِيَّمًا أَنَّ هَوْلَاءَ لَدَيْهِمْ اسْتِعْدَادٌ إِلَى الْعَمَلِ فِي جَمِيعِ الْمَجَالَاتِ، وَبِالْأَخْصَصِ الْعَمَلِ فِي الْمَجَالَاتِ الَّتِي فِي الْعَالِبِ يَعْزِفُ شُعُوبُ هَذِهِ الْبِلَادِ عَنِ الْعَمَلِ فِيهَا، فَيَكُونُ بِذَلِكَ الْبَابُ مَفْتُوحًا أَمَامَ الْمُهَاجِرِ غَيْرِ الشَّرْعِيِّ الَّذِي بِطَبِيعَةِ الْحَالِ يَقْبَلُ الْاِنْخِرَاطَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَجَالَاتِ.

(١) "موسى الأشحم"، الهجرة غير النظامية المشكّلة، والأبعاد، مجلة دراسات، طرابلس، عدد ٢٨، ٢٠٠٧، ص: ٩٨.

(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقرير السنوي، ٢٠٢٠.

#### ٥-٢-٤: القيود المفروضة على الهجرة النظامية:

إنَّ الهجرة غير النظامية هي النتيجة المتوقعة بسبب مُعالجاتِ دولِ الإتحادِ الأوروبيِّ لهذه القضية مائلاً أكثر إلى التعامل مع أعراض الظاهرة وليس أسباب الظاهرة، فجاءت الحلولُ أمنيَّةً في المقامِ الأوَّلِ وكذلك قانونية حتى يتمكنوا من التخلص من المهاجرين غير النظاميين، سياسات إغلاق الحدود أمام المهاجرين لم تحقق إلا نسبة نجاح لتخفيض معدلات الهجرة غير النظامية بشكلٍ ضعيف في مجمل فترة الدراسة وظلَّ المهاجرون يتدفقون إلى أوروبا دون توقُّفٍ بشكلٍ غير نظامي.

ولم تتعامل دول الإتحاد الأوروبي مع جذور المشكلة وهي الأسباب الاقتصادية، ولم يضع الإتحاد الأوروبي برامج فعالة للتعاون الاقتصادي وتحقيق التنمية مع الدول المصدرة للهجرة غير النظامية لخلق بيئة مستقرة اقتصادياً واجتماعياً. وبالتالي، كان لسرعة انتشار الفقر والبطالة في معظم الدول المصدرة للهجرة غير النظامية دافعان قويين للهجرة نحو الدول الأوروبية<sup>(١)</sup>.

#### ٥-٢-٥: الآثار الاقتصادية للهجرة غير النظامية على دول الإتحاد الأوروبي:

سوف يتم تناول الآثار الاقتصادية للهجرة غير النظامية على دول الإتحاد الأوروبي على النتائج المحلي الإجمالي، سوق العمل، الأثر المالي على برامج الدعم الحكومي والضرائب.

#### ٥-٣-١: الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:

تزيد الهجرة من قوى العمالة بأية دولة سواء أكانت هذه العمالة ناتجة عن هجرة نظامية أم غير نظامية. وبالتالي، قد يكون ذلك سبباً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة المستضيفة للهجرة. وعلى الرغم من أنَّ المهاجرين غير النظاميين يجنون معظم الفوائد على شكل أجور، فقد يحصل المواطنون على الدخل الأكبر كأصحاب العمل (منتجين) أو كعمالة قانونية، مقارنةً بالمهاجرين غير النظاميين. ويقدر "بورجاس" (2013) Borjas، أنَّ العمال المهاجرين في الاقتصاد الأمريكي (أي عدد المهاجرين النظاميين وغير النظاميين) يضيفون ما يُقدَّر بـ ١١٪ إلى الاقتصاد الأمريكي كل عام،

(١) John Van, **Employment Economic Development and Migration in Southern Europe and the MOROCCO**, European-American Center for Policy Analysis, Washington, 1996, PP: 65-62.

وَيُمَثِّلُ الْمُهَاجِرُونَ غَيْرَ النِّظَامِيِّينَ وَحَدَهُمَ مَا يُقَدَّرُ مِنْ ١٥٪ إِلَى ٢٠٪ مِنْ إِجْمَالِي مُسَاهَمَةِ الْمُهَاجِرِينَ فِي الْأَقْتِصَادِ الْأَمْرِيكِيِّ.<sup>(١)</sup>

وَلَا تَوْجَدُ تَقْدِيرَاتٌ مُمَاتِلَةٌ لِلاتِّحَادِ الْأَوْرُوبِيِّ كَكُلِّ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ بَعْضَ الدِّرَاسَاتِ قَدَّرَتِ التَّأثيرَ عَلَى كُلِّ دَوْلَةٍ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ. وَيُرَى (Sarris and Zografakis (1999)، مِنْ خِلالِ دِرَاسَتِهِ لِلحَالَةِ الْيُونَانِيَّةِ أَنَّ الْمُهَاجِرِينَ غَيْرَ النِّظَامِيِّينَ يَشْكُلُونَ حِوَالِي ٣,٢٪، مِنْ الْقُوَى الْعَامِلَةِ فِي الْيُونَانِ، مِمَّا يُوَثِّرُ عَلَى زِيَادَةِ النَّاتِجِ الْمَحَلِّيِ الْإِجْمَالِيِّ الْحَقِيقِيِّ بِنِسْبَةٍ ١,٥٪، وَزِيَادَةِ حَجْمِ الْأَسْتِثْمَارَاتِ الْخَاصَّةِ بِنِسْبَةٍ ٠,٩٪، وَزِيَادَةِ حَجْمِ الْأَسْتِهْلَاكِ بِنِسْبَةٍ ٠,١٣٪.<sup>(٢)</sup>

وَمِنْ خِلالِ دِرَاسَةِ "دوفيل" (Düvell (2006)، تَتَرَاوَحُ التَّقْدِيرَاتُ السَّابِقَةُ لِتَأثيرِ الْهَجْرَةِ الْعَامَّةِ كَكُلِّ، سِوَاءَ أَكَانَتْ النِّظَامِيَّةُ أَمْ غَيْرَ النِّظَامِيَّةِ، عَلَى النَّاتِجِ الْمَحَلِّيِ الْإِجْمَالِيِّ فِي الْمَمْلَكَةِ الْمُتَّحِدَةِ مِنْ ٦٪ فِي الْعَامِ ١٩٩٢، إِلَى ١٠٪ فِي الْعَامِ ٢٠٠٠، وَقَدْ أَشَارَتِ الدِّرَاسَةُ أَيْضًا لِهَوْلَانِدَا؛ حَيْثُ تَزِيدُ الْقُوَى الْعَامِلَةُ بِنِسْبَةٍ ٥٪؛ وَيَسَبِّبُ الْهَجْرَةَ سِيزِيدُ النَّاتِجِ الْمَحَلِّيِ الْإِجْمَالِيِّ بِنِسْبَةٍ ٢,٤٪، إِلَى ٣,٤٪ فِي حَالَةِ الْهَجْرَةِ مَنْخَفِضَةِ الْمَهَارَةِ الْإِنْتِاجِيَّةِ، وَتَتَفَاقَمُ مُشْكَلَةُ الْهَجْرَةِ غَيْرَ النِّظَامِيَّةِ فِي أَوْرُوبَا؛ بِسَبَبِ تَرْكُزِ الْمُهَاجِرِينَ غَيْرَ النِّظَامِيِّينَ فِي الْأَقْتِصَادِ غَيْرِ الرَّسْمِيِّ، وَلَكِنْ تَظْهَرُ الْمُسْكَلَةُ فِي صَعُوبَةِ تَقْدِيرِ حَجْمِ إِنتِاجِيَّتِهِمْ فِي الْأَقْتِصَادِ غَيْرِ الرَّسْمِيِّ فِي التَّقْدِيرَاتِ الرَّسْمِيَّةِ لِلنَّشَاطِ الْأَقْتِصَادِيِّ.<sup>(٣)</sup>

وَلَا يَقتَصِرُ الْمُهَاجِرُونَ عَلَى زِيَادَةِ حَجْمِ النَّشَاطِ الْأَقْتِصَادِيِّ فَحَسْبَ، بَلْ قَدْ يُوَثِّرُ أَيْضًا عَلَى زِيَادَةِ مُعَدَّلِ النُّمُوِّ الْأَقْتِصَادِيِّ، خَاصَّةً إِذَا كَانُوا مُتَبَكِّرِينَ أَوْ رَائِدِينَ. وَمِنْ غَيْرِ الْمُحْتَمَلِ أَنْ يَشَارِكَ الْمُهَاجِرُونَ غَيْرَ النِّظَامِيِّينَ فِي أَنْشِطَةِ إِبْتِكَارِيَّةٍ، وَهِيَ فَائِدَةٌ تَرْتَبِطُ - عَادَةً - بِالْهَجْرَةِ ذَاتِ الْمَهَارَاتِ الْعَالِيَةِ فِي مَجَالَاتِ الْعُلُومِ وَالتَّكْنُولُوجِيَا وَالْهَنْدَسَةِ وَالرِّيَاضِيَّاتِ.

(1) Borjas, George J. (2013). "Immigration and the American worker." Center for Immigration Studies. Available at <http://cis.org/immigration-and-the-americanworker-review-academic-literature>.

(2) Sarris, Alexander and Stavros Zografakis (1999). "A computable general equilibrium assessment of the impact of illegal immigration on the Greek economy." **Journal of Population Economics**, NO 12, PP:155- 182.

(3) Düvell, Franck, and Bill Jordan (2006). "Documented and undocumented immigrant workers in the UK: Changing environments and shifting strategies." In *Illegal Immigration in Europe: Beyond Control?*, ed. Franck Düvell. Hampshire, UK: Palgrave, pp. 48-74.

وَمِنْ الْمُرَجَّحِ امْتِلَاكُ بَعْضِ الْمُهَاجِرِينَ غَيْرِ النَّظَامِيِّينَ لِمَشْرُوعَاتِ إِنتَاجِيَّةٍ غَالِبًا مَا تَكُونُ صَغِيرَةً الْحَجْمِ وَالْقُدْرَاتِ الْإِنْتِاجِيَّةِ؛ لِمَا تَفْتَقِرُهُ مِنْ رُؤُوسِ أَمْوَالٍ ضَخْمَةٍ، وَقَدْ تَقْتَصِرُ عَلَى الْقِطَاعِ غَيْرِ الرَّسْمِيِّ، وَبِالنِّسْبَةِ لِمُعَدَّلَاتِ الْعِمَالَةِ الذَّائِتَةِ (الْعَمَلُ لِلْحَسَابِ الْخَاصِّ)، فَتَخْتَلِفُ اخْتِلَافًا كَبِيرًا بَيْنَ دَوْلِ الْإِتِّحَادِ الْأُورُوبِيِّ. فَالْمُهَاجِرُونَ فِي الْيُونَانِ وَإِيطَالِيَا لَدَيْهِمْ عِمَالَةٌ ذَائِتَةٌ أَعْلَى بِكَثِيرٍ مِنَ الْمُوَاطِنِينَ الْأَصْلِيِّينَ، فِي حِينِ أَنَّ الْفَجْوةَ أَصْغَرَ بِكَثِيرٍ فِي شِبْهِ الْجَزِيرَةِ الْإِيبِيرِيَّةِ (إِسبَانِيَا وَالْبِرْتِغَالِ وَأَنْدُورَا وَمِنْطَقَةُ جَبَلِ طَارِقِ).<sup>(١)</sup>

وَيَنْخَفِضُ إِلَى حَدِّ مَا التَّأثيرِ الْإِيجَابِيِّ لِلْمُهَاجِرِينَ غَيْرِ النَّظَامِيِّينَ عَلَى اقْتِصَادِ الدَّوْلَةِ الْمُضِيفَةِ مِنْ خِلَالِ التَّحْوِيلَاتِ الْمَالِيَّةِ لِلْمَبَالِغِ الَّتِي لَمْ يَتِمَّ تَوْفِيرُهَا أَوْ إِنْفَاقُهَا فِي أُوْرُوبَا. وَتَحَقُّقِ التَّحْوِيلَاتِ الْمَالِيَّةِ أَثَارًا إِيجَابِيَّةً عَلَى تَحْقِيقِ الرِّفَاهِيَّةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ عَلَى الصَّعِيدِ الْعَالَمِيِّ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهَا تَقْلُ مِنْ فَوَائِدِ الْهَجْرَةِ نِسْبِيًّا عَلَى مُسْتَوَى الدَّوْلَةِ الْمُضِيفَةِ، وَتَشِيرُ التَّقْدِيرَاتُ إِلَى أَنَّ الْمُهَاجِرِينَ النَّظَامِيِّينَ وَغَيْرِ النَّظَامِيِّينَ الَّذِينَ يَعِيشُونَ فِي أُوْرُوبَا قَامُوا بِتَّحْوِيلَاتِ مَالِيَّةٍ تُقَدَّرُ بِنَحْوِ ٧٣ مِلْيَارِ دُولَارٍ إِلَى دَوْلِ غَيْرِ أُوْرُوبِيَّةٍ فِي الْعَامِ ٢٠١٤.<sup>(٢)</sup>

### ٥-٣-٢ الأثار على سوق العمل:

وَمِنْ الْمَنَافِعِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ الْمُهْمَةِ لِلْهَجْرَةِ غَيْرِ النَّظَامِيَّةِ عَلَى الدَّوْلِ الْمُسْتَقْبَلَةِ، دَوْرَهَا فِي دَمَجِ أَسْوَاقِ الْعَمَلِ الْاِقْلِيمِيَّةِ، وَتَشِيرُ دِرَاسَةٌ لـ "بُورجاس" (٢٠٠١) Borjas، وَدِرَاسَةٌ أُخْرَى لـ Cadena (٢٠١٦)<sup>(٣)</sup>، فِي الْوَالِيَاةِ الْمُتَّحِدَةِ الْاَمْرِيكِيَّةِ إِلَى أَنَّ الْمُهَاجِرِينَ غَيْرِ النَّظَامِيِّينَ يَنْتَقِلُونَ بِسَهُولَةٍ أَكْبَرَ إِلَى الْمَنَاطِقِ الزَّرَاعِيَّةِ؛ حَيْثُ تَرْتَفِعُ الْأُجُورُ نِسْبِيًّا وَالْبَطَالَةُ مُنْخَفِضَةً، وَتُؤَدِي إِعَادَةُ تَوْزِيعِ الْعَمَالِ مَكَانِيًّا إِلَى زِيَادَةِ كِفَاءَةِ الْاِقْتِصَادِ عَنْ طَرِيقِ الْحَدِّ مِنَ الرُّكُودِ الْاِقْتِصَادِيِّ، وَخَفُضِ مُعَدَّلَاتِ الْبَطَالَةِ، مِمَّا يَتِيحُ الْفُرْصَةَ لَزِيَادَةِ مُعَدَّلَاتِ النَّمُوِّ الْاِقْتِصَادِيِّ بِوَتِيرَةٍ أَسْرَعٍ نِسْبِيًّا، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ دَوْرُ التَّوْازَنِ فِي اسْتِضَافَةِ الْعَمَالِ الْمُهَاجِرِينَ أَكْثَرَ أَهْمِيَّةً فِي أُوْرُوبَا، وَذَلِكَ لِانْخِفَاضِ التَّنَقُّلِ بَيْنَ السُّكَّانِ

(1) [http://www.ifad.org/remittances/pub/money\\_europe.pdf](http://www.ifad.org/remittances/pub/money_europe.pdf) (13 December 2015).

(2) More complex methods of calculating the fiscal impact include dynamic estimates, which take into account the effects of immigration on economic growth and on natives' fiscal impact, and intergenerational impacts that include the fiscal effects of immigrants' descendants.

(3) Cadena, Brian B., and Brian K. Kovak (2016). "Immigrants equilibrate local labor markets: Evidence from the Great Recession." *American Economic Journal: Applied Economics*, NO: 8, PP: 257-290.



الأصليين، وخاصةً عبر الحدود الدولية في أوروبا، فالقوارق اللغوية، وقوانين العمل الصارمة، وبرامج الرعاية الاجتماعية تقلل من الحوافز للانتقال من مناطق الركود إلى مناطق النمو في أوروبا.<sup>(١)</sup>

ويمكن أن يتيح للعمالة المهاجرة هجرة غير نظامية فرصة الالتحاق بالوظائف الدنيا التي تعتمد على العمالة المنخفضة، والتي يتجنبها معظم المواطنين في الدول المستضيفة للهجرة. وتشمل الوظائف الموسمية، ووظائف الخدمة المنزلية (٢٠٠٦). Münz et al.، وذلك بالإضافة لإقبال للعمالة المهاجرة هجرة غير نظامية على العمل بقطاع الزراعة، والتشييد والبناء، وقطاع الخدمات.<sup>(٢)</sup>

وتؤثر الهجرة على سوق العمل في الدولة المستضيفة بعدة طرق؛ حيث يمكن أن تؤثر على حجم العمالة الوطنية، وعلى حجم أجورهم، ويمكن أن تؤثر على أنواع الوظائف التي يشغلها العمال الوطنيون؛ نتيجة زيادة المنافسة بينهم وبين العمالة المهاجرة. وتتوقع النظرية الاقتصادية الأساسية أن زيادة عدد العمال بسبب الهجرة، ستؤدي لخفض مستوى الأجور، ويتوقف الأثر على سوق العمل والأرباح على كيفية استبدال المهاجرين الجدد بنسبة من العمالة القائمة بالدولة المستضيفة للهجرة، فكلما زاد الاستبدال بينهم كلما زادت الآثار السلبية.<sup>(٣)</sup>

والآثار في معظمها سلبية على السكان الوطنيين والمهاجرين السابقين الأقل تعليمًا أو أقل مهارة، مقارنةً بالمهاجرين الأكثر تعليمًا أو الأكثر مهارة (٢٠٠٣) Borjas، (٢٠٠٧) Orrenius.<sup>(٤)</sup> وبتقدير بالذكر تأثير اللوائح الحكومية ومؤسسات سوق العمل على كيفية تأثير الهجرة على العمالة والأرباح، وقد لا تؤثر الهجرة على الأجور، ولكن قد تؤثر على العمالة من المواطنين. الذين يقومون

(1) Akkoyunlu, Sule (2001). "European labor markets: Can migration provide efficiency? The Polish-German case." ESRC One Europe or Several? Programme working paper 31/01. Available

at [https://www.researchgate.net/profile/Sule\\_Akkoyunlu/publication/5015675\\_European\\_Labor\\_Markets\\_Can\\_Migration\\_Provide\\_Efficiency\\_The\\_Polish\\_German\\_Case.pdf](https://www.researchgate.net/profile/Sule_Akkoyunlu/publication/5015675_European_Labor_Markets_Can_Migration_Provide_Efficiency_The_Polish_German_Case.pdf).

(2) More complex methods of calculating the fiscal impact include dynamic estimates, which take into account the effects of immigration on economic growth and on natives' fiscal impact, and intergenerational impacts that include the fiscal effects of immigrants' descendants.

(3) Orrenius, Pia M., and Madeline Zavodny (2007). "Does immigration affect wages? A look at occupation level evidence." Labour Economics, NO:14, PP: 757-773.

(4) Borjas, George J. (2003). "The labor demand curve is downward sloping: Reexamining the impact of immigration on the labor market." Quarterly Journal of Economics, NO:118, PP: 1335-1374.

بالانتقال إلى أنواع مختلفة من الوظائف، فالعديد من المواطنين لديهم مهارات، مقارنةً بالمهاجرين. فعلى وجه الخصوص، المواطنون الأصليون يجيدون بالفعل اللغة المستخدمة في البلد المضيف للمهاجرين، فالمواطنون يمتلكون مزايا نسبية في مهارات الاتصال في سوق العمل، في حين أن المزايا النسبية للأقل تعليمًا من المهاجرين هي المهارات اليدوية، ولذلك ينتقل بعض المواطنين إلى وظائف كثيفة الاتصال بسوق العمل؛ استجابة للهجرة، وتقل هذه الحركة أي تأثير سلبي للهجرة على السكان الأصليين في سوق العمل، ولكن تزداد الآثار السلبية للعمالة المهاجرة في الدول التي تقل بها فاعليتها القوانين والتشريعات المنظمة لسوق العمل. (D'Amuri, 2014)، ومن المتوقع تأثير المهاجرين غير النظاميين على هيكل سوق العمل. ففي سوق العمل، قد يكون للمهاجرين غير النظاميين أثر سلبي أكبر من المهاجرين النظاميين على العمال المواطنين المتنافسين إذا كانوا على استعداد للعمل؛ من أجل الحصول على أجور منخفضة أو في ظروف صعبة. ولكن في سوق العمل بالأسواق العشوائية في وجود اقتصاد غير رسمي، قد لا يتنافس المهاجرون غير النظاميين مع العديد من المواطنين في سوق العمل، أو مع العديد من المهاجرين القانونيين، ويلاحظ في أوروبا وجود قطاع غير رسمي كبير، خاصة في إسبانيا وإيطاليا واليونان.<sup>(١)</sup>

وهناك دراسات قليلة عن آثار الهجرة غير النظامية في سوق العمل؛ بسبب صعوبة تحديد الوضع القانوني للمهاجرين. وتشير الأدلة إلى أن المهاجرين غير النظاميين عادة ما يكسبون أقل من المواطنين الأصليين أو المهاجرين القانونيين. ففي إيطاليا، على سبيل المثال، يكسب المهاجرون غير النظاميين نسبة تقل عن ٨٪ من المهاجرين القانونيين، أما في إسبانيا فتقل لحوالي ١٢٪، (1999) Baldacci، وتؤكد العديد من الدراسات في إيطاليا أن المهاجرين الذين يعملون بشكل غير قانوني في الاقتصاد غير الرسمي يقللون من فرص العمل القانوني (Venturini, 1999). ومع ذلك، فإن المواطنين الذين يعملون بشكل غير قانوني يكون لهم تأثير سلبي أكثر على العمالة القانونية في إيطاليا، مقارنةً بالمهاجرين الذين يعملون بشكل غير قانوني.

ومن الناحية النظرية، قد تؤدي الهجرة غير النظامية إلى رفع معدلات الأجور أو التوظيف بين العمال المتنافسين سواء أكانوا من المواطنين الأصليين أم من المهاجرين القانونيين، والهجرة غير

(1) D'Amuri, Francesco, and Giovanni Peri (2014). "Immigration, jobs, and employment protection: Evidence from Europe before and during the Great Recession." *Journal of the European Economic Association* 12: 432-464.

النظامية تعمل على زيادة معدلات البطالة بين المواطنين؛ لأنها تقلل من تكاليف أصحاب العمل، وهذا التخفيض في التكاليف يحفز من رفع معدلات التوظيف بين المهاجرين غير النظاميين Chassamboulli and Peri (2014). ففي عام ٢٠١٥، بلغ معدل البطالة في اليونان ٢٤,٩٪، أما في إسبانيا فبلغ حوالي ٢٢,٣٪.

ومع ذلك، فعلى سبيل المثال، عانت (إسبانيا وإيطاليا واليونان ومالطا) بشكل مباشر من أزمة الهجرة غير النظامية بشكل أكبر من غيرها من دول الاتحاد الأوروبي، مما جعلها تتخذ بعض السياسات التنظيمية للتصدي لهذه الأزمة بدايةً من العام ٢٠١٠، وذلك بسياسات وإجراءات داخلية صارمة ضد المهاجرين غير النظاميين، مما أدى إلى نتائج أفضل على سوق العمل بين المجموعات المتنافسة، سواء أكانوا من المواطنين الأصليين أم من المهاجرين القانونيين (Orrenius (2015)).<sup>(١)</sup>

### ٥-٣-٣ الأثر المالي على برامج الدعم الحكومي والضرائب:

يعد الأثر المالي من أهم الأبعاد الاقتصادية بجانب الآثار المباشرة للهجرة على الاقتصاد الكلي وأسواق العمل، ويوضح الأثر المالي الفرق بين ما يدفعه المهاجرون من ضرائب، وما يستهلكونه من منافع، ودعم تقدمه الحكومة. وفيما يتعلق بالمهاجرين غير النظاميين في أوروبا، فإن معظم المحاولات لحساب الأثر المالي للمهاجرين غير النظاميين. نجد أنهم يدفعون ضرائب أقل مما يحصلون عليه من خدمات ودعم حكومي.

ومع ذلك، ونظرًا لأنهم غير مؤهلين لمعظم برامج الرعاية الاجتماعية، فإن المهاجرين غير النظاميين لا يمتلكون الوثائق اللازمة ليكون لهم أثر مالي ضار أقل من المهاجرين القانونيين ذوي الأجور المنخفضة أو المواطنين الأصليين ذوي الأجور المنخفضة. ومع ذلك، فإن العبء المالي ثقيل بشكل خاص بالنسبة لحكومات الولايات المتحدة، والتي تتحمل جزءًا كبيرًا من تكاليف التعليم والرعاية الصحية.<sup>(٢)</sup>

(1) Orrenius, Pia M., and Madeline Zavodny (2015b). "The impact of E-Verify mandates on labor market outcomes." Southern Economic Journal NO: 81, PP: 947-959.

(2) Chassamboulli, Andri, and Giovanni Peri (2014). "The labor market effects of reducing the number of illegal immigrants." National Bureau of Economic Research working paper no.19932.

ويواجه الأوروييون وضغاً مختلفاً؛ طبقاً لظروف كلِّ دولة. ومن المتوقع أن يعمل المهاجرون غير النظاميين في أوروبا في القطاع غير الرسمي، وهم الذين لا تستطيع الدولة فرض ضرائب على عملهم، وهو ما يقلل من مساهماتهم. فضلاً عن ذلك، قد يطلُب المهاجرون غير النظاميين الذين يصلون إلى المملكة المتحدة أو شمال أوروبا اللجوء عن عمد، أو يفعلون ذلك إذا تمَّ القبض عليهم بالترتيب؛ لتجنب الترحيل، وجمع مدفوعات الرعاية الاجتماعية، في حين أنهم ينتظرون قراراً بالرَّفْض. ومع ذلك، وبإستبعاد طلب اللجوء، فإنَّ الدول التي تطبق ضوابط داخلية صارمة، مثل السويد وألمانيا لا تقدم مساعدات سوى القليل جداً للمهاجرين غير النظاميين البالغين الذين لا يزالون خارج نظام الرعاية والخدمات الاجتماعية (٢٠٠٦) Düvell<sup>(١)</sup>.

ولا توجد دراساتٌ محدَّدة للأثر المالي للمهاجرين غير النظاميين في الاتحاد الأوروبي، ودراسات الأثر المالي الأخرى بالنسبة للهجرة في الاتحاد الأوروبي تخرج بنتائج مختلفة. ففي دولٍ مثل (النمسا وبلجيكا والدنمارك وفرنسا وهولندا والسويد) على سبيل المثال، والتي تعتمد نظام الرعاية الاجتماعية للمهاجرين غير النظاميين بشكلٍ كبير، يكون الأثر المالي سلبياً، ولكن في جنوب أوروبا والمملكة المتحدة، قد يكون التأثير المالي إيجابياً. وبشكلٍ عام، فإنَّ المهاجرين أصحاب المهارات الإنتاجية المرتفعة الذين يعملون في السوق يقدمون مساهماتٍ ماليةً إيجابيةً في الاقتصاد، بينما نجد أنَّ اللاجئين كبار السنَّ وأصحاب المهارات الإنتاجية المنخفضة تكون مساهماتهم المالية سلبيةً في الاقتصاد، وقد أشارت دراسة استقصائية عن التأثير المالي للهجرة عبر دول منظمة التعاون والتنمية في النشاط الاقتصادي إلى أنَّ (العمالة) هي العامل الوحيد الأكثر أهميةً في المساهمة المالية للمهاجرين، ولاسيما في الدول التي لديها رفاهية اقتصادية (٢٠١٣) OECD، ووفقاً لهذه الدراسة، فإنَّ رَفْعَ مُعدَّلِ العمالة للمهاجرين إلى مُعدَّلِ السُّكان الأصليين سيكون له أثرٌ إيجابيٌّ على الميزانية بنسبة تزيد عن ٥,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في بلجيكا وفرنسا والسويد.

(1) Düvell, Franck, and Bill Jordan (2006). "Documented and undocumented immigrant workers in the UK: Changing environments and shifting strategies." In *Illegal Immigration in Europe: Beyond Control?*, ed. Franck Düvell. Hampshire, UK: Palgrave, pp. 48-74.

سادساً: النتائج والتوصيات:

١-٦ النتائج:

استهدفت الدراسة تحليل الآثار الاقتصادية على الاتحاد الأوروبي جراء تزايد ظاهرة الهجرة غير النظامية؛ حيث تزايدت وتضاعفت هذه الظاهرة مع تدهور الأوضاع الأمنية والمعيشية لدول جوار الاتحاد الأوروبي، ومع تحسن الأوضاع الأمنية والسياسية تغيرت منابع الهجرة غير النظامية، لتصبح ليبيا وسوريا وأفغانستان من أهم المنافذ التي يتجه منها المهاجرون غير النظاميين إلى الاتحاد الأوروبي؛ نظراً لوجود خللٍ أمني وفراغٍ سياسي، وتوصلت الدراسة إلى أنّ الدوافع الاقتصادية للمهاجرين من جهة، وكذا الأوضاع الاقتصادية للدولة المستقبلية من جهة أخرى تدفع بمزيد من توافد المهاجرين للاتحاد الأوروبي، رغم وجود نظمٍ سياسية وأمنية تُحد من توافد هؤلاء المهاجرين.

كما توصلت الدراسة إلى أنّ الخلل الأمني وعدم الاستقرار السياسي للدول المجاورة للاتحاد الأوروبي يؤدي إلى مزيد من الهجرة غير النظامية، بخاصة دولتي سوريا وليبيا كأحد أهم المنافذ خلال الفترة التي أعقبت عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٩، كما توصلت الدراسة إلى أنّه لا يمكن الجزم بوجود آثارٍ إيجابية للهجرة غير النظامية على الناتج المحلي الإجمالي في دول الاتحاد الأوروبي؛ بسبب استقرار هياكل الإنتاج واعتمادها على فن إنتاجي متقدم كثيف استخدام التكنولوجيا، وبالنسبة إلى الأعباء الناتجة عن زيادة تركيز المهاجرين في بعض الدول الأوروبية، فإنّ إجراءات الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي تتمثل في المساعدات المالية من جانب المفوضية الأوروبية لبعض الدول الأوروبية الأكثر تأثراً بالهجرة غير النظامية، كإسبانيا وتقديم مساعدات مالية وتبني مشروعات تنموية في بعض الدول الإفريقية التي تُعدّ منفذاً للهجرة غير النظامية كالمغرب؛ للحد من توافد المهاجرين غير النظاميين إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما يُعدّ عبئاً مالياً تتحمله دول الاتحاد الأوروبي، مما يحد من الآثار الإيجابية على الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي؛ بسبب توافد الهجرة غير النظامية إن وجدت، وعلى جانبٍ آخر تؤدي تلك الزيادة إلى تغيير في السياسات المالية للدول الأكثر تأثراً والأقل استدامةً ماليةً وتأتي اليونان وإيطاليا وإسبانيا ومالطا في مقدمة هذه الدول، وهناك آثارٌ إيجابية طفيفة للتدفقات النقدية (تحويلات العاملين غير النظاميين للدول المصدرة)، ويرجح ذلك عدم التأكد حول الأعداد الحقيقية للمهاجرين غير النظاميين، وكذلك رواتبهم وأجورهم التي قد تأتي بشكلٍ كبيرٍ من اقتصاد وممارسات تجارية غير رسمية.

## ٢-٦ التَّوصِيَّات:

في ضوء ما توصلت إليه الدِّراسَةُ من نتائج، تَقترحُ الدِّراسَةُ عددًا من التَّوصِيَّاتِ ويمكنُ إيجازُها فيما يلي:

- ضرورة العمل على تحسين الأوضاع الأمنية والمعيشية لدول جوار الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال إرساء روح التعاون فيما بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار عن طريق إقامة مشروعات تنموية تستهدف تخفيض معدلات البطالة في الدول المصدرة للهجرة غير النظامية إلى الاتحاد الأوروبي، ومع السعي لتحسين مستوى الأوضاع الأمنية والسياسية للدول المصدرة للهجرة غير النظامية عن طريق دعم الاستقرار السياسي والأمني لها.
- تقنين أوضاع المهاجرين غير النظاميين بالاتحاد الأوروبي، مما يعزز من فرص الدمج في الاقتصاد الرسمي، وهو ما يدفع بزيادة الناتج المحلي الإجمالي في دول الاتحاد الأوروبي، وتقليل الأعباء الناتجة عن زيادة تركيز المهاجرين في بعض الدول الأوروبية.
- أهمية توجيه برامج مالية فعالة للدول الأكثر تأثرًا بالهجرة غير النظامية، مثل: اليونان وإيطاليا وإسبانيا ومالطا؛ للحد من الآثار السلبية لتوافد الهجرة غير النظامية، مما يدفع بالاستدامة المالية وهو ما ينعكس على الاستقرار المالي للاتحاد الأوروبي ككل.
- أهمية إيجاد قنوات شرعية؛ لتعظيم الاستفادة من التدفقات النقدية (تحويلات العاملين غير النظاميين للدول المصدرة) كأحدى الأدوات اللازمة لحصر الأعداد الحقيقية للمهاجرين غير النظاميين، ولتقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي، ومنع الممارسات التجارية غير الرسمية.

ويمكن تحقيق هذه المقترحات من خلال الإجراءات الآتية:

- تفعيل دور الجامعة العربية في القضاء على جذور وأسباب الهجرة غير النظامية، وذلك من خلال تقريب وجهات النظر وإرساء مبادئ التعاون المشترك.
- تسهيل الإجراءات القانونية الرسمية الخاصة بالهجرة، والدخول؛ حتى لا تكون دافعًا للهجرة غير النظامية.
- عقد اتفاقيات متعددة الأطراف بشأن تسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين؛ بهدف تسهيل عمليات الدمج في المجتمعات الجديدة، بالإضافة إلى تعزيز مساهمة هؤلاء في تحمل الأعباء المتوقعة جراء هجرتهم من خلال دمجهم في الاقتصاد الرسمي، وتعظيم الاستفادة من العنصر البشري المهاجر بالنسبة للطرفين المستقبل والمصدر.
- تقديم الدعم الاقتصادي للدول المصدرة للعمال غير النظامية؛ بهدف خلق الوظائف الجديدة، وتحسين مستويات المعيشة، وتقليل أسباب ودوافع الهجرة غير النظامية.
- تغليب العقوبات على مرتكبي جرائم التهريب والاتجار بالبشر، الذين يمثلون القناة الرئيسية للهجرة غير النظامية.

سابعًا: قائمة المراجع:

١-٧ المراجع باللغة العربية:

- (١) "أمير فرج يوسف"، الهجرة غير المشروعة طبقًا للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٢.
- (٢) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.
- (٣) تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٢٠.
- (٤) "رضا شحاتة"، ظاهرة الهجرة غير النظامية من البلاد العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي وخبرات الدول العربية في مكافحة هذه الظاهرة، دراسة مقدمة لاجتماع الوزراء العرب المعنيين بشؤون الهجرة، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٨.
- (٥) "طارق عبد الحميد الشهاوي"، الهجرة غير النظامية، رؤية مستقبلية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٩.
- (٦) "عبد الله التركماني"، إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورومتوسطية، مجلة دراسات، طرابلس، العدد ١٥٥، مارس ٢٠٠٦.
- (٧) "عثمان الحسن"، و"ياسر المبارك"، الهجرة غير المشروعة والجريمة، مركز دراسات جامعة نايف للدراسات الأمنية، الرياض، ٢٠٠٨.
- (٨) "علي الحوت"، الهجرة غير النظامية إلى أوروبا عبر دول المغرب العربي، المكتبة المغربية، الطبعة الأولى، طرابلس، ٢٠٠٧.
- (٩) "غازي صالح نهار"، الأمن القومي العربي، دار الأمل، بيروت، ١٩٩٣.
- (١٠) "فليب فارح"، إدارة وتنظيم الموارد البشرية حالة الهجرة العربية إلى أوروبا، المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة، القاهرة، جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة (٢-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣).

- (١١) "مُحمَّد الأمين فارس"، أثار العولمة على الهجرة في الدول العربية، المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة، القاهرة، جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة، (٢-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣).
- (١٢) "مُحمَّد رضوان"، مخاطر الهجرة غير النظامية على أمن وسلامة المجتمع، مؤتمر اليوم العالمي للصحة، ليبيا، اللجنة الشعبية العامة للأمن العام، مديرية الأمن العام، بنغازي، (٧ إبريل ٢٠٠٧).
- (١٣) "مُحمَّد عبد الحفيظ الشيخ"، السياسات والآليات الأوربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في ضوء تداعيات الثورة الليبية، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، المجلد الأول، العدد الثالث، ٢٠١٨.
- (١٤) "مُحمَّد عبيد إبراهيم"، أثار الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية، عمان، الأردن، ٢٠١٣.
- (١٥) "مغاوري شلبي"، الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٦٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٦.
- (١٦) "موسى الأشخم"، الهجرة غير النظامية المشكّلة، والأبعاد، مجلة دراسات، طرابلس، عدد ٢٨، ٢٠٠٧.
- (١٧) "ميلاد مفتاح الحراشي"، التنسيق والتعاون في منطقة غرب البحر المتوسط: دراسة تحليلية استطلاعية للتعاون الإقليمي، مجلة المؤتمر، طرابلس، مركز دراسات الكتاب الأخضر، ديسمبر، ٢٠٠٦.
- (١٨) "نيكولاس جوزيف"، (المهاجرون من غرب إفريقيا في مدينة طرابلس- أسباب هجرتهم وأثارها، دار المعرفة، ليبيا، ١٩٩٩).
- (١٩) وزارة العدل المغربية، دعم القانون بين دول المصدر والمقصد والعبور لتهديب المهاجرين، المملكة المغربية، ٢٠٠٨.
- (٢٠) "ونيسة الحمروني"، الهجرة غير الشرعية والعلاقات بين دول عربي المتوسط دراسة التجمع الإقليمي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣.



---

---

(٢١) "يوسف عبد الكريم الفارسي"، الأمن الإقليمي في عَرَبِ المُتوسِّطِ دِرَاسَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ اسْتِطْلَاعِيَّةٌ فِي المَعَوَّقاتِ وَالتَّحْدِياتِ، ١٩٩٥ - ٢٠٠٨، رسالة ماجستير، جَامِعَةُ قَارِيونس، كَلِيَّةُ الإِقْتِصادِ وَالعُلومِ السِّيَاسِيَّةِ، ٢٠٠٩.  
٢-٧ المَرَاجِعُ بِاللُّغَةِ الإِنجِلِيزِيَّةِ:

- 1) Akkoyunlu. Sule (2001). "European labor markets: Can migration provide efficiency? The Polish-German case." ESRC One Europe or Several? Programme working paper 31/01. Available
- 2) Borjas. George J. (2003). "The labor demand curve is downward sloping: Reexamining the impact of immigration on the labor market." Quarterly Journal of Economics. NO:118. PP: 1335-1374.
- 3) Borjas. George J. (2013). "Immigration and the American worker." Center for Immigration Studies. Available at <http://cis.org/immigration-and-the-americanworker-review-academic-literature>.
- 4) Cadena. Brian B.. and Brian K. Kovak (2016). "Immigrants equilibrate local labor markets: Evidence from the Great Recession." American Economic Journal: Applied Economics. NO: 8. PP: 257-290.
- 5) Chassamboulli. Andri. and Giovanni Peri (2014). "The labor market effects of reducing the number of illegal immigrants." National Bureau of Economic Research working paper no.19932.
- 6) D'Amuri. Francesco. and Giovanni Peri (2014). "Immigration, jobs, and employment protection: Evidence from Europe before and during the Great Recession." Journal of the European Economic Association 12: 432-464.
- 7) De la Rica. Glitz. and Ortega (2015). **Review the general literature on the economic effects of immigration in Europe.** with a focus on large countries.
- 8) Düvell. Franck. and Bill Jordan (2006). "Documented and undocumented immigrant workers in the UK: Changing environments and shifting

- 
- 
- strategies.” In *Illegal Immigration in Europe: Beyond Control?*. ed. Franck Düvell. Hampshire. UK: Palgrave. pp. 48-74.
- 9) Düvell. Franck. and Bill Jordan (2006). “Documented and undocumented immigrant workers in the UK: Changing environments and shifting strategies.” In *Illegal Immigration in Europe: Beyond Control?*. ed. Franck Düvell. Hampshire. UK: Palgrave. pp. 48-74.
- 10) Frontex (2009). “The impact of the global economic crisis on illegal migration to the EU.” Warsaw: Frontex Risk Analysis Unit. Available at
- 11) [http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Asylum\\_statistics](http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Asylum_statistics) (2015).
- 12) [http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2009\\_2014/documents/libe/dv/frontex\\_/frontex\\_en.df](http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2009_2014/documents/libe/dv/frontex_/frontex_en.df).
- 13) [http://www.ifad.org/remittances/pub/money\\_europe.pdf](http://www.ifad.org/remittances/pub/money_europe.pdf) (13 December 2015).
- 14) <http://www.theguardian.com/world/2015/nov/24/sweden-asylum-seekers-refugees-policy-reversal> (24 November 2015).
- 15) <http://www.thelocal.se/20151211/refugees-spend-night-at-swedens-tent-camp> (24 December 2015) and <http://reliefweb.int/report/sweden/sweden-opens-first-tent-camp-refugees> (11 December 2015).
- 16) John Van. *Employment Economic Development and Migration in Southern Europe and the MOROCCO*. European-American Center for Policy Analysis. Washington. 1996. PP: 65-62.
- 17) More complex methods of calculating the fiscal impact include dynamic estimates. which take into account the effects of immigration on economic growth and on natives’ fiscal impact. and intergenerational impacts that include the fiscal effects of immigrants’ descendants.
- 18) More complex methods of calculating the fiscal impact include dynamic estimates. which take into account the effects of immigration on

- 
- 
- economic growth and on natives' fiscal impact. and intergenerational impacts that include the fiscal effects of immigrants' descendants.
- 19) OECD International Migration Outlook .2013. Available at <http://www.oecd-ilibrary.org/docserver/download/8113141e.pdf?expires=1450068815&id=id&accname=ocid41015181&checksum=3D33AF270EC86CD5773570A7DCAF8568>.
- 20) Orrenius. Pia M.. and Madeline Zavodny (2007). "Does immigration affect wages? A look at occupation level evidence." Labour Economics. NO:14. PP: 757-773.
- 21) Orrenius. Pia M.. and Madeline Zavodny (2015b). "The impact of E-Verify mandates on labor market outcomes." Southern Economic JournalNO: 81.PP: 947-959.
- 22) Sarris. Alexander and Stavros Zografakis (1999). "A computable general equilibrium assessment of the impact of illegal immigration on the Greek economy." Journal of Population Economics. NO 12. PP:155- 182.
- 23) [https://www.researchgate.net/profile/Sule\\_Akkoyunlu/publication/5015675\\_European\\_Labour\\_Markets\\_Can\\_Migration\\_Provide\\_Efficiency\\_The\\_Polish\\_German\\_Case.pdf](https://www.researchgate.net/profile/Sule_Akkoyunlu/publication/5015675_European_Labour_Markets_Can_Migration_Provide_Efficiency_The_Polish_German_Case.pdf).

---

---

## **The economic implications of illegal immigration in the European Union**

*Prepared by*

**Dr. Ali Abdel Raouf Abdel Aati Mahmoud**

Economics teacher at the Institute of Higher Economics October

### **Abstract:**

The study aimed at analyzing the economic effects on the European Union as a result of the increasing event of irregular migration. As this phenomenon increased and escalated with the deterioration of the security and living conditions of the near countries of the European Union, and with the improvement of the security and political conditions, the sources of irregular migration changed, making Libya, Syria and Afghanistan among the most important outlets from which irregular migrants' head to the European Union. The evening is due to the existence of a security defect and a political vacuum.

As the trampling has been achieved, it is possible to study, the political stability of near countries, which leads to more immigration, irregular, 2007, 2006, irregular on the output, see the engineering of the product resulting from the most intense production in the European Union, due to the use of the technology and its dependence on the most of the technology in the European Union. Increasing focus in some European countries, and the financial support affairs from the European Union in the financial system from Europe receiving Europe (the case study of the European Union), To find out the main reasons behind the increase in the numbers of irregular immigration during the period from 2009 to 2019.